

وثيقة داعمة لأداة إدارة المخاطر الانتخابية



دليل العوامل الداخلية

الدليل لعوامل العنف المرتبط بالانتخابات
من داخل العمليات الانتخابية

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات
أيلول/سبتمبر ٢٠١٥



وثيقة داعمة لأداة إدارة المخاطر الانتخابية

دليل العوامل الداخلية

الدليل لعوامل العنف المرتبط بالانتخابات من داخل العمليات الانتخابية

تأليف:

سياد عليخودتش

البحوث المكتبية من قبل: إريك أسبلوند

لقد استفاد هذا الدليل كثيراً من التعليقات والمراجعات المقدمة من خبراء المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) المختصين في مجال الاجتماعي والتنوع، مثل رومبيدزاي كانداواسفيكا-نهوندو، وجوليان سميث، وغيرهما من الزملاء بالمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، بالإضافة إلى العديد من المتدربين الذين ساعدوا في أعمال الأبحاث الأولية. وأشرفت على طباعة هذا الدليل ليزا هاغمان من مكتب المنشورات بالمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

نتقدم بشكر خاص لإيونا تيب من المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا، وريتشارد آتوود من مجموعة الأزمات الدولية، وسارة بيرناسكوني وهوليغر باسكال من وزارة الخارجية الاتحادية السويسرية لكل ما قدموه من ملاحظات واقتراحات حول كيفية تحسين هذا الدليل.



المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)

© جميع الحقوق محفوظة للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٥

أداة إدارة المخاطر الانتخابية - دليل العوامل الداخلية
ERM Tool - Guide on Internal Factors

تعتبر منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات مستقلة ولا تمثل أية مصلحة قومية أو سياسية أياً كانت. كما لا تعكس الآراء الواردة في هذا المنشور بالضرورة آراء المؤسسة أو مجلس إدارتها أو الأعضاء في هيئتها العامة.

كما لا يجوز نقل أو ترجمة هذا المنشور أو أي جزء منه دون الحصول على إذن مسبق من:

International IDEA
Strömsborg
SE-103 34 Stockholm
Sweden

المحتويات

٤نبذة حول دليل العوامل الداخلية
٦١. الإطار القانوني الانتخابي
٧١-١ قانون الانتخابات المتنافس بموجبه
١٠٢-١ النظام الانتخابي غير الملائم
١٢٣-١ القواعد الإدارية الانتخابية غير الملائمة
١٤٢. التخطيط والإعداد لتنفيذ الأنشطة الانتخابية
١٤١-٢ ضعف أداء هيئات إدارة الانتخابات
١٦٢-٢ ضعف نظام تسوية المنازعات الانتخابية
١٨٣-٢ التخطيط غير الملائم للعمليات
٢٠٤-٢ عدم كفاية الأرصدة والتمويل والميزانية
٢٢٥-٢ الترتيبات الأمنية غير الملائمة للانتخابات
٢٤٣. التدريب والمعلومات
٢٤١-٣ سوء التدريب لموظفي الانتخابات
٢٦٢-٣ نقص التدريب للأحزاب السياسية والإعلاميين
٢٨٣-٣ نقص تدريب وكالات قطاع الأمن
٣٠٤-٣ ضعف حملات توعية الناخبين
٣١٤. التسجيل
٣١١-٤ تسجيل الناخبين بطرق إشكالية
٣٣٢-٤ تسجيل الأحزاب السياسية والمرشحين بطرق إشكالية
٣٦٣-٤ اعتماد المراقبين المحليين والدوليين بطرق إشكالية
٣٨٥. الحملات الانتخابية
٣٨١-٥ عدم المساواة والمحاباة في الوصول إلى وسائل الإعلام
٤١٢-٥ استخدام الأحزاب السياسية للإعلام بطرق استفزازية
٤٣٣-٥ المسيرات الحزبية الاستفزازية
٤٥٤-٥ الإجراءات الاستفزازية والعنيفة من قبل الأحزاب السياسية
٤٧٦. عمليات الاقتراع أو التصويت
٤٧١-٦ نقص وإتلاف وفقدان المواد الانتخابية الحساسة وغير الحساسة
٤٩٢-٦ عدم الشفافية في التصويت الخاص والخارجي
٥١٣-٦ إشكاليات العمليات يوم الانتخابات
٥٣٤-٦ فرز الأصوات وجدولة النتائج بطرق إشكالية
٥٥٧. التحقق من نتائج الانتخابات
٥٥١-٧ سوء إدارة نتائج الانتخابات
٥٨٢-٧ سوء إدارة الجولة الأخيرة للتعويض الانتخابية
٦٠٣-٧ رفض نتائج الانتخابات

نبذة حول دليل العوامل الداخلية

الفرض من هذا الدليل

يُعد الدليل الخاص بالعوامل الداخلية بمثابة وثيقة داعمة لأداة إدارة المخاطر الانتخابية الصادرة عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. وتعكس العوامل الواردة في هذا الدليل قائمة عوامل العنف المرتبطة بالانتخابات، والواقعة ضمن نطاق العمليات الانتخابية (والمشار إليها لاحقاً بعبارة **العوامل الداخلية**)، كما هي واردة في وحدة الموارد المعرفية للأداة (انظر الرسم التوضيحي الذي يقدم لمحة عامة على الأداة أدناه). ومن فوائد هذا التصميم، أنه يسهل عملية الطبع والمشاركة. كما تهدف هذه الوثيقة، إضافة للوثيقة المتعلقة بالعوامل الخارجية، إلى إرشاد مستخدمي أداة إدارة المخاطر الانتخابية، من خلال توفير قائمة مراجعات أوسع وأكثر فائدة في عملية تحديد مخاطر العنف المرتبطة بالانتخابات في سياق الانتخابات في دولة بعينها.



مستخدمو هذا الدليل

تستهدف هذه الوثيقة الأفراد المشاركين بعملية إعطاء لمحة عامة عن السياق^١ وإجراء تمارين على أسلوب تخصيص الأدوات^٢. ومن المنتظر أن يقوم الفريق أو المنظمة التي تستخدم هذه الأداة بمشاركة نسخة من هذا الدليل الإرشادي والوثائق الداعمة الأخرى مع العاملين فيها والمنظمات المشاركة والمختصين الخارجيين المرتبطين بالمشروع، من أجل ضمان تركيز المناقشات والمساهمات وإثرائها.

منهجية تحديد العوامل ذات الصلة

لا تنشأ العوامل الداخلية، كما لا تتواجد خارج سياق العملية الانتخابية ذاتها، وإنما تتعلق بالجهات الانتخابية الفاعلة والأحداث والممارسات والمواد التي قد تؤدي إلى، أو تساهم في إثارة وإطلاق أعمال عنف متصلة بالانتخابات. وقد تم تجميع القائمة المطروحة في هذه الوثيقة من مختلف الأوراق البحثية والتقارير المتعلقة بالانتخابات والمطبوعات الأخرى ذات الصلة الوثيقة بالموضوع. وتشير هذه الوثائق إلى وجود صلات بين عوامل معينة، أو جملة من العوامل، تؤدي إلى زيادة التوترات المتعلقة بالانتخابات، ونشوب حالات عنف مرتبطة بها.

^١ إن الفاء نظرة عامة على السياق تُعتبر بمثابة عملية تقييم للديناميكيات التاريخية والحالية للصراعات ذات الصلة بالانتخابات، وتقدير المخاطر المحتملة التي قد تنطوي عليها الانتخابات المقبلة. وهذه المسألة مغطاة في باب البند ٤-١-١ من المنشور بعنوان **نظرة عامة على أداة إدارة المخاطر الانتخابية** الذي أعدته وأصدرته المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)، بالتزامن مع إصدار هذا الدليل.

^٢ التخصص هو ممارسة تقنية، تعني وضع نموذج خاص بالبلد وبالانتخابات يتم استخراجه بواسطة برنامج الأداة الإلكتروني (انظر البند رقم ٤/١/٢ من **نظرة عامة على أداة إدارة المخاطر الانتخابية**).

هيكل الدليل وتوصيف العوامل

يشير هذا الدليل إلى ٢٦ عاملاً من العوامل الداخلية المدرجة في المراحل السبع^٣ للدورة الانتخابية (والمبينة في سبعة فصول: انظر جدول المحتويات). وبالإضافة إلى مقدمة قصيرة عن كل مرحلة من مراحل الدورة الانتخابية، فإن الدليل يقدم وصفاً لكل عامل من العوامل المذكورة:

١. يقدم الباب الخاص بالمقدمة تعريفاً عاماً وتفسيراً للسياق الذي يمكن أن يؤدي فيه عامل ما إلى إطلاق العنف المرتبط بالانتخابات أو المساهمة في تحفيزه ورفع مستواه؛
٢. يعطي الباب الخاص بالحالات الحاصلة والعوامل المتزايدة، مثلاً على دول معينة وسياقات انتخابية تم فيها تحديد عامل معين، بإعتباره حافزاً أو مساهماً في تحفيز أعمال عنف مرتبطة بالانتخابات وإطلاقها. وتشير العوامل المتداخلة إلى السياق الأوسع أو الأشمل الذي يتسبب في إحداث العنف، ويشمل ذلك العوامل الداخلية والخارجية على حد سواء. وقد تمت الإشارة هناك إلى تبيان مصادر الوثائق المستخدمة؛
٣. يشير الباب المتعلق بالمؤشرات القابلة للملاحظة إلى الخصائص الملحوظة للعوامل المختلفة؛ و
٤. يشير الباب المتعلق بجمع البيانات ومنهجية تحليلها إلى مصادر وتقنيات جمع البيانات وأساليب تحليلها. وسيتضمن البرنامج الإلكتروني نماذج استبيانات مسحية مسبقة الإعداد مع إمكانية تعديلها، وذلك من أجل مساعدة المستخدم (أو المستخدمين) في عملية جمع البيانات. كما يساعد التحليل مختلف الهيئات، وخاصة تلك المعنية بتنظيم انتخابات سلمية، في اتخاذ بدائل ملائمة بناءً على معارف ومعلومات سليمة.

تعديل قائمة العوامل وفق الاحتياج

إن قائمة العوامل المعروضة في هذا الدليل ليست شاملة. كما أن طريقة تسمية العوامل أو توصيفها قد لا تكون متطابقة مع المصطلحات أو التفاصيل الدارجة محلياً. لذلك، فإن وحدة الموارد المعرفية في الأداة تسمح للمستخدم بإعادة تسمية العوامل القائمة و/أو استنباط وتوصيف عوامل جديدة من خلالها، من أجل إدراجها في النموذج الخاص بكل دولة أو عملية انتخاب بصورة محددة.

^٣ لم يتم تضمين المرحلة الثامنة من الدورة الانتخابية في هذا الدليل. وعلى الرغم من أن هناك احتمالاً بأن العنف الحاصل بعد إنفاذ نتائج الانتخابات مرتبط بالانتخابات، فإن عوامل الخطر الكامنة وراء هذا العنف قد لا تكون ذات صلة بالعملية. وبدلاً من ذلك، فإنه ينبغي تدارس الحادثة في سياق عوامل المخاطر الهيكلية. ويجري تعريف هذه في دليل العوامل المتصلة بالعنف الانتخابي من خارج نطاق العمليات الانتخابية.

١. الإطار القانوني الانتخابي

تعتبر التشريعات الانتخابية بمثابة مجموعة من «العناصر الهيكلية القانونية التي تحدد في العملية الانتخابية أو تؤثر بها»، ويمكن لها أن تشمل^٤:

- الدستور الذي يمثل أعلى قانون تشريعي في البلاد؛
- القوانين الوطنية، والتي قد تأخذ شكل قانون انتخابي واحد وشامل، أو أن تكون عبارة عن مجموعة قوانين تغطي مختلف جوانب العملية الانتخابية؛
- قوانين المقاطعات أو الولايات، والتي يمكن لها في البلدان الفيدرالية التحكم في الأحداث الانتخابية في المقاطعات أو الولايات أو الانتخابات المحلية (كما في أستراليا) أو في الأحداث الانتخابية الوطنية (كما هو الحال في الولايات المتحدة)؛
- المراسيم واللوائح الصادرة من قبل السلطات الوطنية أو من سلطات أقل مستوى منها؛
- اللوائح والتوصيات والتوجيهات الصادرة من قبل هيئة إدارة الانتخابات (EMB)، إذا كان لديها صلاحيات للقيام بذلك؛
- القوانين والاتفاقيات العرفية التي يمكن دمجها في قانون انتخابي، أو لوائح أو سياسات الإدارة الانتخابية التي تتعامل مع قضايا مثل، تسجيل الناخبين ووضع ترتيبات منفصلة عن بعضها لتصويت للنساء والرجال؛
- السياسات الإدارية الموضوعة من قبل الإدارة الانتخابية أو غيرها من الهيئات؛ و
- مدونات قواعد السلوك (الطوعية أو غيرها)، وبعضها قد يكون غير معلن، وربما يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على العملية الانتخابية، مثل، إدارة الانتخابات، المشاركين في الانتخابات، المراقبين، والتقارير الصادرة عن الانتخابات من قبل وسائل الإعلام.

كما يمكن للإطار القانوني أن يشمل المعايير الدولية المبينة في الاتفاقات والأطر القانونية الدولية. وعلى سبيل المثال، فإن المادتين ٧ و٨ من اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو-CEDAW)، تتطلبان من الدول الأطراف في الاتفاقية ضرورة اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامّة للدولة المعنية، وضمان أن المرأة، تُعتبر على قدم المساواة مع الرجل دون أي تحيز أو تمييز، وأن لديها الفرصة لتمثيل حكومتها على المستوى الدولي والاشتراك في أعمال المنظمات الدولية. وتنص المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في المادتين ١ و٣ أن « لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده، إما بصورة مباشرة أو عن طريق ممثلين مختارين اختياراً حراً»، وأن « إرادة الشعب يجب أن تكون هي أساس سلطة الحكومة، وأن هذه الإرادة يجب أن تتجلى وتتوج في انتخابات دورية ونزيهة، كما يجب أن يتم إجراؤها بالاقتراع العام، وعلى قدم المساواة، وأن تتم بالاقتراع السري، أو وفقاً لأي إجراء آخر مماثل يضمن حرية وسرية التصويت».

^٤ المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، تصميم الإدارة الانتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (ستوكهولم: الفصل ٢، ص ٤٣، متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://www.idea.int/publications/emd/upload/EMD_inlay_final.pdf>، تم الدخول للموقع بتاريخ ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١١.

1-1 قانون الانتخابات المتنافس بموجبه

مقدمة

يتألف قانون الانتخابات من فصل تشريعي واحد أو أكثر من فصول التشريعات التي تنظم جميع جوانب عملية انتخاب المؤسسات السياسية المحددة في دستور البلاد أو الإطار المؤسسي.^٥

ويستطيع القانون الانتخابي استبعاد أفراد أو جماعات من المشاركة في العمليات الانتخابية، وذلك بحرمانهم من حق التصويت أو الترشح للترشح في الانتخابات. كما يمكن أن يتم تصميمه بطريقة تعتبر بأنها لصالح طرف على آخر. أما الأشخاص الذين يشعرون بحرمانهم من فرصة المشاركة في العمليات الانتخابية أو أنهم لا يتنافسون في السباق الانتخابي على قدم المساواة مع الآخرين، فإنهم قد يلجؤون إلى وسائل عنيفة لإيصال رسالتهم أو لمنع الانتخابات من الحدوث على الإطلاق. وبالمثل، فإنه يجوز للحكومة أو مؤيديها أيضا منع فئات معينة من المشاركة في الانتخابات من خلال وسائل عنيفة.

الحالات الحاصلة والعوامل المترابطة

• الانتخابات البرلمانية والرئاسية في زيمبابوي عام ٢٠٠٨: لم ينص القانون الانتخابي المعتمد في عام ٢٠٠٧ على تحديد موعد نهائي للجنة الانتخابات في زيمبابوي (ZEC) للإعلان عن نتائج الانتخابات. وعلاوة على ذلك، فقد كان الجدول الزمني المحدد لتنظيم الجولة الثانية من الانتخابات ٢١ يوماً فقط، وهو ما لم يكن واقعياً. وقد أدت التناقضات القانونية إلى تأخير إعلان نتائج الانتخابات، مما أثار المخاوف في صفوف المعارضة من احتمال تزويرها. ومع ارتفاع حدة التوتر، بدأ أنصار الزعيم «روبرت موغابي-Mugabe» بالعمل على إرهاب الناس وتخويفهم في المحافظات التي تعتبر بمثابة معقل قوية للمعارضة. كما جرى ترويع سكان مقاطعة مانيسيلاند - Maniciland وذلك عبر تواجد كثيف لميليشيات من الشباب وقدامى المحاربين المعروفين بأساليبهم الوحشية.^٦

العوامل المترابطة: انتهاكات حقوق الإنسان (خارجي)؛ عدم المساواة والمحسوبية في التواصل مع وسائل الإعلام (داخلي)؛ وجود جهات فاعلة مسلحة غير تابعة للدولة (خارجي)؛ تردي الظروف الاجتماعية والاقتصادية (خارجي)؛ ضعف الحملة الإعلامية للناخبين (داخلي).^٧

• الانتخابات الرئاسية في ساحل العاج عام ٢٠١٠: تم تأجيل الانتخابات الرئاسية في جمهورية ساحل العاج، التي كان من المخطط إجراؤها في شهر فبراير/شباط عام ٢٠١٠ من قبل الرئيس الحالي آنذاك، لوران غباغبو. وقد نتج عن ذلك التأجيل اندلاع مظاهرات عنيفة في جميع أنحاء البلاد أسفرت عن ١٤ ضحية، بينهم خمسة قتلى.^٨ أما التعديل الذي تم إدخاله على قانون الانتخابات عام ٢٠٠٨، فقد أدى إلى صدور حكم بإلزام اللجنة الانتخابية المستقلة (IEC) لتمرير نتائج الانتخابات إلى المجلس الدستوري للتحقق من صحتها. وقد ساهم هذا

^٥ المؤسسة الدولية لديمقراطية والانتخابات، أشكال الإدارة الانتخابية، الملحق ب، قائمة المصطلحات، ص. ٣٢٦، تم الاطلاع بتاريخ ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١١.

^٦ شبكات المعلومات الإقليمية المتكاملة في أفريقيا، ازدياد العنف عقب انتخابات زيمبابوي، ١٠ أبريل/نيسان ٢٠٠٨، متاح بالموقع: <http://www.irinnews.org/Report.aspx?ReportId=77705>، تم الدخول بالموقع بتاريخ: ٢٤ أغسطس/أب ٢٠١١.

^٧ فريق الأزمات الدولي، زيمبابوي: «توقعات من انتخابات معيبة»، تقرير أفريقيا رقم ١٣٨ (٢٠ مارس/أذار ٢٠٠٨)، صفحة ٨، ٩، ١٢ متوفر في الموقع التالي: <http://www.crisisgroup.org/~media/Files/africa/southern-africa/zimbabwe/Zimbabwe%20Prospects%20from%20a%20Flawed%20Election.pdf> وتم الوصول للموقع بتاريخ: ٢٦ سبتمبر/أيلول ٢٠١١

^٨ فيليب ألتون، «تقرير مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي. الملحق: العنف المتصل بالانتخابات والقتل»، وثيقة الأمم المتحدة رقم (A/HRC/14/24/Add.7) بتاريخ (١٨ مايو/أيار ٢٠١٠)، متاحة على الموقع الإلكتروني التالي وتم الدخول للموقع في ٢٤ أغسطس/أب ٢٠١١. http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/E002895AFBE42ABA492577370007FFE9-Full_Report.pdf

الحكم في إطلاق أعمال عنف ما بعد الانتخابات على نطاق واسع، ما أدى إلى مقتل أكثر من ٣٠٠٠ شخص.^٩ كما مارس الرئيس غباغبو نفوذه على المجلس الدستوري لمنع عملية التصديق على مرشح المعارضة الحسن واتارا Alassane Ouattara، الفائز في جولة الإعادة للانتخاب، وقد عمل ذلك على إثارة أعمال العنف.

العوامل المترابطة: وجود جهات فاعلة مسلحة غير حكومية وتواجد جهات فاعلة عنيفة مجاورة (خارجي)؛ انتهاكات حقوق الإنسان (خارجي)^{١٠}؛ المظالم المتعلقة بالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب (خارجي)^{١١}؛ الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة (خارجي)؛ إشكالية عد أصوات الاقتراع وفرز النتائج (داخلي)^{١٢}؛ إشكالية العمليات يوم الانتخابات (داخلي).^{١٣}

المؤشرات الملحوظة

- (١) مستوى الامتثال للمعايير والالتزامات الانتخابية الإقليمية والدولية؛
- (٢) مدى ملاءمة وكفاية وشمولية قانون الانتخابات في تنظيم جميع جوانب العمليات الانتخابية؛
- (٣) مستوى الثقة في القانون الانتخابي، و
- (٤) سجل الطعون القضائية ضد قانون الانتخابات (عدد التصريحات القضائية الرسمية وغير الرسمية).

^٩ مركز أنباء الأمم المتحدة، «المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية يسعى لتفويضه بالتحقيق في أعمال العنف الحاصلة في ساحل العاج»، بتاريخ ٢٣ يونيو/حزيران ٢٠١١، متوفر بالموقع الإلكتروني التالي، والذي تم الاتصال به بتاريخ ٢٧ يونيو/حزيران ٢٠١١:

<<http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=38817&Cr=ivoire&Cr1>>

^{١٠} مجموعة الأزمات الدولية، «فترة حرجة لضمان الاستقرار في ساحل العاج»، تقرير أفريقيا رقم. ١٧٦ (١ أغسطس/آب ٢٠١١)، ص ٢، ٣، ٥، ٦، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

<<http://www.crisisgroup.org/~media/Files/africa/west-africa/cote-divoire/176%20A%20Critical%20Period%20for%20Ensuring%20Stability%20in%20Cote%20dIvoire.pdf>>.

^{١١} منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش)، «ساحل العاج: جرائم ضد الإنسانية من قبل قوات غباغبو»، ١٥ مارس/آذار ٢٠١١، متاح على الموقع الإلكتروني التالي، والذي تم الاطلاع عليه في ١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١:

<<http://www.hrw.org/news/2011/03/15/c-te-d-ivoire-crimes-against-humanity-gbagbo-forces>>

^{١٢} مجموعة الأزمات الدولية، «ساحل العاج: تأمين العملية الانتخابية»، تقرير أفريقيا رقم. ١٥٨ (٥ مايو/أيار ٢٠١٠)، متاح على الموقع الإلكتروني التالي، والذي تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١:

<<http://www.crisisgroup.org/en/regions/africa/west-africa/cote-divoire/158-cote-d-ivoire-securing-the-electoral-process.aspx>>

^{١٣} مجموعة الأزمات الدولية، «ساحل العاج: وأخيراً الإفلات من الأزمة؟»، تقرير إيجاز حول أفريقيا رقم. ٧٧ (٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠)، متاح بالموقع الإلكتروني التالي، والذي تم الاطلاع عليه في ٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١:

<<http://www.crisisgroup.org/en/regions/africa/west-africa/cote-divoire/B077-cote-divoire-finally-escaping-the-crisis.aspx>>

جمع البيانات ومنهجية تحليلها

- إلقاء نظرة عامة متخصصة وتحليل قانون الانتخابات وتأثيره على جميع الفئات من الناس. تحليل الآثار السلبية المحتملة في مختلف المناطق وبين مختلف الفئات الاجتماعية والجهات السياسية الفاعلة. استخدام خرائط للإشارة إلى المناطق التي يمكن أن يؤدي قانون الانتخابات فيها إلى مخاطر متزايدة من العنف. استخدام علامات مختلفة للتمييز بين فئات مختلفة، على سبيل المثال الأحكام القانونية المثيرة للقلق والجماعات والجهات الفاعلة المتضررة.
- إجراء دراسات استقصائية دورية بين الفاعلين السياسيين وعامة الجمهور، بحيث تستهدف كلاً من الرجال والنساء على السواء لفهم مستويات رضاهم عن قانون الانتخابات.^{١٤} ورسم البيانات ومراقبة الاتجاهات. وإنشاء خرائط مرمزة للإشارة إلى المناطق التي يكون فيها استياء هم مستوى عال.
- جمع المعلومات عن شكاوى رسمية وحلها في الحالات الإدارية والقضائية المعنية المتعلقة بقانون الانتخابات. استخدام خرائط للتأشير على المناطق الجغرافية التي قدمت فيها معظم الشكاوى، ووضع الرسوم البيانية التي تعكس الشكاوى المقدمة طوال فترة الدورة الانتخابية، مع التمييز بين الجماعات التي تقدم الشكاوى وتصنيف الشكاوى على أساس الجنس أو الانتماء السياسي لمقدميها، وهلم جزءاً.
- تقييم الشمولية والشفافية في العمليات التشريعية. والتأشير على كافة المناطق التي يتم فيها استبعاد فئات معينة، والتي تفتقر العمليات الانتخابية فيها إلى الشفافية.
- الأخذ بعين الاعتبار الخبرات المكتسبة ذات الصلة من الانتخابات الماضية.

^{١٤} تأكد من أن جميع المسوحات تسأل المستجيبين عن خصائصهم الاجتماعية والديموغرافية، بما في ذلك عضويتهم في الفئات المهمشة. وتشمل هذه السؤال عن: العمر، الجنس، اللغة، التوجه السياسي، العرق، الدين، المركز، والعضوية في أية أقلية قد ينتمي إليها الشخص.

٢-١ النظام الانتخابي غير الملائم

مقدمة

على المستوى الأكثر أساسية، فإن النظام الانتخابي يترجم الأصوات المدلى بها في صناديق ووسائل الاقتراع الأخرى إلى مقاعد فائزة لصالح بعض الأحزاب السياسية والمرشحين.^{١٥}

وقد تؤدي النظم الانتخابية المختلفة إلى تفاقم التوترات والصراعات التي تنشب في المجتمعات أو تهدئتها. كما تستطيع بعض النظم العمل، بصورة جادة على ضمان التمثيل المتوازن بين كلا الجنسين^{١٦} وتمثيل الأقليات وتشكيل حكومات ائتلافية، وقد يشجع بعضها الآخر على تشكيل حكومة حزب واحد قوية. أما في حال اعتُبر النظام الانتخابي أنه غير شامل وعادل، ولم يسمح الإطار السياسي بوجود شعور عام لدى الأحزاب السياسية الخاسرة في الانتخاب بأن لها فرصة للفوز في مرة قادمة، فإن الخاسرين قد يشعرون بأنهم مرغمين على العمل من خارج النظام، وذلك باستخدام أساليب غير ديمقراطية، واللجوء إلى مجابهات وحتى استخدام تكتيكات عنيفة.^{١٧}

وقد أظهرت دراسة نشرت من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي^{١٨} (UNDP) أن هناك أربعة متغيرات في النظام الانتخابي قد تؤدي إلى نشوب الصراعات وهي: (أ) الصيغة المعتمدة لتحديد طريقة ترجمة الأصوات إلى مقاعد؛ (ب) مدى القوة الانتخابية للمنطقة؛ (ج) نسبة عدد الأصوات اللازمة لكل مقعد نيابي؛ و (د) ترسيم حدود الدوائر الانتخابية.

الحالات الحاصلة والعوامل المترابطة

- الانتخابات البرلمانية في ليسوتو عام ١٩٩٨: إن النظام الانتخابي المعروف بنظام الفائز الأول (FPTP) - (بمعنى أن الفائز الأول هو الذي يحصل على أعلى عدد من الأصوات وينال كل شيء)، قد تسبب في إثارة العنف بسبب تصور كونه نظاماً إقصائياً وغير ديمقراطي.^{١٩} وقد أدى اندلاع المظاهرات إلى أعمال شغب عامة، مما تسبب في تدمير العديد من المباني. ولم يتوقف الصراع إلا بعد تدخل عسكري من قبل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC).^{٢٠}
- العوامل المترابطة: الحشد الحزبي الاستفزازي (د(خ.١))؛ عدم كفاية الأرصدة، والتمويل والميزانية (د(خ.١))؛ نقص وإتلاف وفقدان المواد الانتخابية الحساسة وغير الحساسة (د(خ.١))؛ عدم المساواة والمحسوبية في الاتصال مع وسائل الإعلام (د(خ.١))؛ إجراء العمليات يوم الانتخابات بطرق إشكالية (د(خ.١)).^{٢١}

^{١٥} المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، أشكال النظم الانتخابية: الدليل الجديد للمؤسسة (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٥)، ص. ٥، ١٧٧، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.idea.int/publications/esd/upload/ESD_Handb_low.pdf>

^{١٦} تشير عبارة النوع الاجتماعي (Gender) إلى الأدوار المشكلة بين الجنسين اجتماعياً بدلاً من الأدوار المحددة بيولوجياً للمرأة والرجل، بالإضافة إلى العلاقات القائمة بينهما في مجتمع معين في وقت ومكان محدد، بينما تشير عبارة الجنس (Sex) إلى الاختلافات والأدوار المحددة بيولوجياً بصورة طبيعية. ويتم تحديد الصفات والهويات والسلوكيات المتوقعة من الرجال والنساء من خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

^{١٧} المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، أشكال النظم الانتخابية، ص. ٦.

^{١٨} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، دليل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للانتخابات ومنع النزاعات: دليل للتحويل والتخطيط والبرمجة، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام ٢٠٠٩)، متاح على الموقع الإلكتروني التالي، والذي تم الاطلاع عليه في ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١١:

<<http://www.beta.undp.org/content/dam/aplaws/publication/en/publications/democratic-governance/dg-publications-for-website/elections-and-conflict-prevention-guide/Elections-Conflict-Prevention.pdf>>

^{١٩} فاكو جاكسون ليكوتي، «الديمقراطية والانتخابات في ليسوتو: تحديات ليسوتو بشأن نظام الانتخابات النسبي المختلط العضوية» (بدون تاريخ)، ص. ٣، وهو متاح على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠١١:

<http://www.globalcrisisolutions.org/libraries/democracy_and_elections%20_in_lesotho.pdf>

^{٢٠} بورغن إكلين، «ليسوتو: أول نظام انتخابي نسبي مختلط العضوية (MMP) في أفريقيا»، في: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، أشكال النظم الانتخابية، ص. ٩٢.

^{٢١} أمانة الكومنولث، «انتخابات الجمعية الوطنية في ليسوتو، ٢٣ مايو/أيار ١٩٩٨: تقرير فريق مراقبي الكومنولث» (١٩٩٨)، ص. ٨-١٢، ١٦، متوفر على الموقع التالي، تم الدخول إليه في ١٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١:

<http://www.thecommonwealth.org/shared_asp_files/GFSR.asp?NodeID=141402>

• الانتخابات البرلمانية في ماليزيا عام ٢٠٠٨: تظاهرت الأحزاب السياسية المعارضة ومنظمات المجتمع المدني مطالبة بإجراء الإصلاح الانتخابي قبل الانتخابات العامة. ومن بين الإصلاحات الأخرى المطالب بها، دعوة المتظاهرين إلى إلغاء النظام الانتخابي «الفائز الأول (FPTP)» الموروث من عهد الحكم الاستعماري البريطاني، حيث إن الفائز بأغلبية بسيطة بموجب هذا النظام يهيمن على كل البرلمان. وقد ادعت أحزاب المعارضة وجماعات المجتمع المدني أن هذا النظام كان تمييزياً وإقصائياً تجاه النساء والسكان الأصليين. وقد قوبلت مطالبهم بضرورة تكافؤ الفرص للجميع بالعنف من جانب الشرطة، وقتل اثنان من أنصار المعارضة جراء إصابتهما بالرصاص في الصدر من قبل رجال الشرطة.^{٢٢}

العوامل المترابطة هي: عدم المساواة والمحسوبية في الوصول إلى الوسائط الإعلامية (داخلي)؛ تسجيل الناخبين بطرق إشكالية (داخلي)؛ عدم وجود شفافية في التصويت الخاص والخارجي^{٢٣} (داخلي)؛ تسجيل الأحزاب السياسية والمرشحين بطرق إشكالية (داخلي)؛ اعتماد المراقبين المحليين والدوليين بطرق إشكالية (داخلي).^{٢٤}

مؤشرات يمكن ملاحظتها

- (١) مستوى الشمولية في النظام الانتخابي، و
- (٢) درجة المساءلة التي يتكفل بها النظام الانتخابي.

جمع البيانات ومنهجية تحليلها:

- إجراء تحليل خبرة لمعرفة آثار ما يلي: (أ) الصيغة الانتخابية؛ (ب) قوة الدائرة الانتخابية؛ (ج) نسبة تحويل عدد الأصوات إلى عدد مقاعد نيابية؛ و (د) ترسيم حدود الدوائر الانتخابية من أجل تمثيل جميع الفئات البارزة في المؤسسات السياسية. واستخدام خرائط لتبيان المناطق التي يؤدي فيها تصميم النظام الانتخابي إلى تزايد مخاطر اندلاع العنف. واستخدام علامات مختلفة لتبيان مختلف المخاطر.
- ضرورة إجراء مسوحات في صفوف الجهات الفاعلة السياسية وغير السياسية، للحصول على تصوراتهم حول مدى ملاءمة النظام الانتخابي. استخدام الخرائط والرسوم البيانية لعرض البيانات وتحديد المناطق الجغرافية التي تنطوي على مخاطر عالية أو زيادة في التوجهات نحو المخاطر.
- الأخذ بعين الاعتبار الخبرات المكتسبة ذات الصلة والمستفادة من الانتخابات الماضية.

^{٢٢} مركز موارد غالـدو - Gáldu لحقوق الشعوب الأصلية، «ماليزيا: دعوات للإصلاحات الانتخابية قوبلت بالعنف»، بتاريخ ١٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧، وهو متاح على الموقع الإلكتروني التالي، اتم الدخول إليه في ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١: <<http://www.galdou.org/web/index.php?odas=2260&giella1=eng>>

^{٢٣} Human Rights Watch, 'Malaysia: Citizens Denied a Fair Vote', 5 March 2008, available at <<http://www.hrw.org/news/2008/03/03/malaysia-citizens-denied-fair-vote>>, accessed 2 November 2011.

^{٢٤} مركز موارد غالـدو - Gáldu لحقوق الشعوب الأصلية، «ماليزيا: دعوات للإصلاحات الانتخابية قوبلت بالعنف»، تم الدخول إليه في ٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

٢-١ القواعد الإدارية الانتخابية غير الملائمة

مقدمة

يشتمل الإطار القانوني الانتخابي على العديد من القواعد الإدارية مثل: المراسيم واللوائح التنظيمية التي تضعها السلطات الوطنية أو الجهات في المستويات الأدنى؛ الإعلانات والتوجيهات الصادرة من قبل هيئة الإدارة الانتخابية؛ القوانين العرفية والاتفاقيات ومدونات السلوك؛ واللوائح أو سياسات التعامل مع مختلف القضايا لدى هيئة إدارة الانتخابات. هذه القواعد تُعتبر بالغة الأهمية، كونها تحدد الأطر المعيارية الواضحة والمفصلة، والتي يمكن تفعيلها بشكل واضح.

وقد يؤثر عدم الوضوح التشريعي والتنفيذي سلباً على مصداقية العمليات الانتخابية وشفافيتها، ويزيد من خطر التلاعبات التعسفية، مع احتمال أن تؤدي إلى نشوب الصراعات وأعمال العنف.

الحالات الحاصلة والعوامل المترابطة

- انتخابات المجالس المحلية في جزر المالديف (Maldives) عام ٢٠١١: تم الإبلاغ عن ست حالات عنف ذات صلة بالانتخابات^{٢٥}، وكانت ناشئة برمتها من حالات تتعلق بقواعد غير واضحة وتعليمات خاصة. وقد أفاد المراقبون بأن اثنين من أنصار الحزب الديمقراطي (MDP) في جزر المالديف آنذاك قد أصيبا في جزيرة قلاع-Kelaa، ونُقلوا إلى المستشفى بعد الاشتباك مع الشرطة. وقد أثير الحادث بفعل قرار من لجنة الانتخابات بالسماح لجميع المصطفين بالدور أمام مراكز الاقتراع للإدلاء بأصواتهم، بغض النظر عن طول الوقت الذي قد تستغرقه تلك العملية.^{٢٦}

العوامل المترابطة: الأخطار البيئية (خارجي)؛ الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتردية (خارجي)؛ تسجيل الأحزاب السياسية والمرشحين بصورة إشكالية (داخلي)؛ قانون الانتخابات المتنازع عليها (داخلي)؛ عدم المساواة والمحسوبية في الاتصال مع وسائل الإعلام (داخلي).^{٢٨}

مؤشرات يمكن ملاحظتها

- ١) مستوى إنفاذ القوانين التشريعية وتفعيلها، من خلال اللوائح التنظيمية والتعليمات المحددة؛
- ٢) مستوى فهم موظفي الانتخابات والاطراف السياسية الفاعلة ومجموعات المواطنين، بما فيهم الرجال والنساء على حد سواء، ومدى إدراكهم لمختلف العمليات الانتخابية؛ و
- ٣) مستوى ثقة مسؤولي الانتخابات والاطراف السياسية الفاعلة ورضاهم، بشأن القواعد والإجراءات الإدارية الانتخابية.

^{٢٥} شبكة الديمقراطية المالديفية، «رصد العنف الانتخابي: انتخابات المجلس المحلي عام ٢٠١١»، ص. ٩، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.mvdemocracynetwork.org/wp-content/uploads/2011/05/Report-final-corrected-values.pdf>

^{٢٦} شبكة الديمقراطية المالديفية، «رصد العنف الانتخابي»، ص. ٦٧.

^{٢٧} شبكة الديمقراطية المالديفية، «رصد العنف الانتخابي»، ص. ٢٣، ٢٥، تم الدخول للموقع في ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

^{٢٨} شبكة الديمقراطية المالديفية، «رصد العنف الانتخابي»، ص. ٢٦، ٣٨، ٤١.

منهجية جمع البيانات وتحليلها

- ضرورة استخدام مسوحات واستطلاعات لقياس مستوى التأييد للوائح الانتخابية في أوساط الجهات الانتخابية الفاعلة. واستخدام الرسوم البيانية لإظهار معدلات الرضا والتأييد. التمييز بين مختلف فئات السياسيين الفاعلين، من خلال طلب الخصائص الاجتماعية والديموغرافية السكانية للمستجيبين الذين يردون على الأسئلة المدرجة في بيانات الاستقصاء المطروحة عليهم، بما في ذلك موقع الأقلية/المجموعة المهمشة وعضويتها.
- تحديد الاطراف السياسية التي لم تصادق على أحكام قانونية معينة، مثل مدونات قواعد السلوك للأحزاب السياسية، واستخدام الخرائط لإظهار المناطق التي قد تمثل خطراً على وجه الخصوص.
- ومن خلال نفس المسوحات والاستقصاءات، فإنه يتعين تقييم مستويات فهم ومعرفة اللوائح التنظيمية ذات الصلة بالمسائل الانتخابية في أوساط مسؤولي الانتخابات والجهات السياسية الفاعلة وجماعات المواطنين، بما فيهم النساء والمجموعات الشبابية، مع لزوم استخدام الرسوم البيانية بالأشرطة والخانات الترميزية لعرض النتائج. وإذا كانت هناك فوارق واختلافات جغرافية، فإنه يتعين استخدام الخرائط لتوضيح ذلك.
- الأخذ بعين الاعتبار الخبرات المكتسبة ذات الصلة، والمستفادة من الانتخابات السابقة.

٢. التخطيط والإعداد لتنفيذ الأنشطة الانتخابية

١-٢ ضعف أداء هيئات إدارة الانتخابات

مقدمة

إن الإدارة الانتخابية، هي منظمة أو هيئة مسؤولة قانونياً عن إدارة بعض أو كل العناصر اللازمة لإجراء الانتخابات والوسائل الديمقراطية المباشرة. وتشتمل هذه المسؤوليات الأساسية: إجراء عمليات التصويت والتخطيط، تحديد من يحق له التصويت، التحقق من صحة تسمية الترشيحات الواردة من الجهات المشاركة في الانتخابات (الأحزاب السياسية و/أو المرشحوين)، إجراء عمليات الاقتراع، فرز الأصوات، وتبويب نتائج التصويت في يوم الانتخاب.^{٢٩} وقد تكون هيئة الإدارة الانتخابية مؤسسة قائمة بذاتها، أو وحدة في داخل مؤسسة أكبر منها، وتتمتع بولاية وصلاحيات أوسع من تلك المسندة إلى الهيئة نفسها.

وهمة ثلاثة نماذج واسعة للإدارة الانتخابية وتشمل: النمط المستقل، الحكومي، والمختلط. وبالنسبة لكل نمط من هذه الأنماط، فإن تمثيل النوع الاجتماعي في الإدارة الانتخابية يعد أمراً أساسياً. ومع ذلك، وبغض النظر عن النموذج المستخدم، فإن من الأهمية بمكان أن تعمل الإدارة الانتخابية على ضمان مصداقية العملية الانتخابية وشرعية نتائج الانتخابات. ويمكن تحقيق ذلك إذا كانت هيئة إدارة الانتخابات قائمة بالفعل، وتعمل تحت المبادئ التوجيهية الأساسية التالية، والمتمثلة فيما يلي: الاستقلالية، الحيادية، النزاهة، الشفافية، الكفاءة، المهنية، وتركيز الأذهان على تقديم الخدمة.^{٣٠}

وإذا كان هناك أي غياب أو قصور في أي من هذه المبادئ التأسيسية، فإن أداء الإدارة الانتخابية وأنشطتها قد يعملان على توليد المزيد من القلق والمخاوف وإشاعة الفوضى، ما قد يؤدي إلى اندلاع أعمال عنف ذات صلة بالانتخابات.

الحالات الحاصلة والعوامل المترابطة

- الانتخابات البرلمانية والرئاسية في نيجيريا عام ٢٠٠٧: خلال الانتخابات في عام ٢٠٠٧، واجهت نيجيريا أعمال عنف على نطاق واسع، ما أدى إلى مصرع ٢٠٠ شخص. وكان من بين المشاكل الرئيسية الملحوظة خلال فترة الانتخابات ضعف أداء اللجنة الانتخابية النيجيرية الوطنية المستقلة (INEC)، حيث كانت تلك الهيئة غير قادرة على تنظيم الانتخابات بشكل صحيح، كما كانت مروضة وضالعة في تزوير الانتخابات والممارسات الانتخابية الخاطئة الأخرى. ووفقاً لبعض المراقبين، فقد كان سوء التنظيم والتقشير في أداء الخدمات اللوجستية جزءاً من إستراتيجية شاملة للتلاعب في الانتخابات. وعقب الإعلان عن نتيجة الانتخابات مباشرة، هرعت حشود من المتظاهرين إلى الشوارع بعد أن ترسخت لديهم قناعة جازمة أن النتيجة المعلنة لم تكن تعكس حقيقة أصواتهم التي أدلوا بها في صناديق الاقتراع. وقد تم قمع المظاهرات وإخمادها بوسائل عنيفة من قبل الشرطة.^{٣١} وقد استهدفت معظم عمليات القتل المرشحين السياسيين وأنصارهم، والتي تم تنفيذها من قبل جماعات سياسية مسلحة تتكون أغلبها من بالغين ومراهقين عاطلين عن العمل أو فقراء.^{٣٢}

^{٢٩} المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، أشكال الإدارة الانتخابية، الملحق ب، قائمة المصطلحات، ص. ٣٣٠.

^{٣٠} المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، أشكال الإدارة الانتخابية، ص. ٢٢-٢٥.

^{٣١} مجموعة الأزمات الدولية، «نيجيريا: الانتخابات الفاشلة، دولة فاشلة»، تقرير أفريقي رقم ١٢٦ (٣٠ مايو/أيار ٢٠٠٧)، ص. ٦، متاح بالموقع: <<http://www.crisisgroup.org/~media/Files/africa/west-africa/nigeria/Nigeria%20Failed%20Elections%20Failing%20State.pdf>>

^{٣٢} الستون، «تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة»، ص. ٤٠، تم الرجوع إليه بتاريخ ٢٦ أغسطس/أب ٢٠١١.

العوامل المترابطة: انتهاكات حقوق الإنسان (خارجي)؛^{٣٣} إجراء عمليات يوم الانتخابات بطرق إشكالية (داخلي)؛ نقص وإتلاف وفقدان المواد الانتخابية الحساسة وغير الحساسة (داخلي)؛ فرز الأصوات بطرق إشكالية (داخلي)؛ عدم المساواة والمحسوبية في عملية الاتصال مع وسائل الإعلام (داخلي)؛ رفض نتائج الانتخابات (داخلي)؛ وجود أطراف فاعلة ومسلحة غير حكومية (خارجي)؛^{٣٤} الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتردية (خارجي).^{٣٥}

مؤشرات يمكن ملاحظتها

- (١) مستويات الثقة والموثوقية التي تتمتع بهما هيئات إدارة الانتخابات في سائر أنحاء البلاد؛
- (٢) مستوى استقلالية هيئات إدارة الانتخابات وشموليتها، خاصة من منظور النوع الاجتماعي؛
- (٣) مستوى عدم تحيز هيئات إدارة الانتخابات؛ و
- (٤) مستوى الشفافية في الأعمال التي تقوم بها هيئات إدارة الانتخابات.

جمع البيانات ومنهجية تحليلها

- ضرورة إجراء نظرة خبيرة عامة وتحليل الإطار القانوني الناظم لإنشاء هيئات إدارة الانتخابات وعملها. وإذا كان الإطار القانوني لا ينطوي على حساسية تجاه مسألة النوع الاجتماعي و/أو الحساسية تجاه مسائل الصراع، كعدم ضمان تمثيل الإطار لمختلف الفئات، بحيث يضم الرجال والنساء والأقليات والمجموعات في غالبية الأحيان، فإنه يتعين استخدام خرائط للإشارة إلى المناطق التي قد تشكل الانتخابات فيها إحدى العوامل التحفيزية التي تحرض على إثارة العنف وإطلاقه.
- إجراء مسوحات ومقابلات مع الأطراف السياسية الفاعلة وجماعات المواطنين من أجل قياس مدى التصورات ومستوى الثقة لديها في أداء إدارة الانتخابات وأعمالها، مع إجراء دراسات استقصائية بصورة منتظمة، ورسم مستوى الثقة مع مرور الوقت لمعرفة التوجهات القائمة وفهمها.
- تحليل ممارسات العمل في إدارة الانتخابات المتعلقة بمستويات الشمولية والشفافية والمساءلة فيها. وإجراء مقابلات مع الجهات السياسية الفاعلة وجماعات المجتمع المدني، والعمل على استهداف مقابلة النساء والرجال من هذه الجماعات بشأن هذه الممارسات بالذات و/أو إدراج ذلك ضمن الاستطلاع المذكور. كما يتعين استخدام الرسوم البيانية لرصد وتدوين/مراقبة الاتجاهات وتشكيل الخرائط، للإشارة إلى المناطق التي تخلق فيها التوترات مثل هذه المسائل بالذات.
- الأخذ بعين الاعتبار الخبرات المفيدة والمكتسبة ذات الصلة من الانتخابات الماضية.

^{٣٣} مجموعة الأزمات الدولية، «نيجيريا: الانتخابات الفاشلة، دولة فاشلة؟»، الخلاصة، ص ٤، ٥، ٧، ٩.

^{٣٤} مجموعة الأزمات الدولية، «نيجيريا: الانتخابات الفاشلة، دولة فاشلة؟» ص ٢، ٣، ٥، ٦، ١١.

^{٣٥} مجموعة الأزمات الدولية، «نيجيريا: فقر في وسط وفرة»، تقرير أفريقي رقم ١١٣ (١٩ يوليو/تموز ٢٠٠٦)، ص ١، متاح على الموقع التالي الذي تم الدخول إليه في ٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١:

<<http://www.crisisgroup.org/~media/Files/africa/west-africa/nigeria/Nigeria%20Want%20in%20the%20Midst%20of%20Plenty.pdf>>

٢-٢ ضعف نظام تسوية المنازعات الانتخابية

مقدمة

توفر آليات تسوية المنازعات الانتخابية (EDR) هيكلية مبنية للاعتراضات والشكاوى التي يمكن من خلالها تقديم الطعون في الأعمال و/أو الإجراءات الانتخابية بصورة قانونية. وقد تنشأ نزاعات في أي فترة من الأوقات طوال مختلف مراحل سير العملية الانتخابية.^{٣٦} وإذا لم يتم وضع آليات فعالة وموثوق بها لتسوية المنازعات منذ المراحل الأولى لبدء العمليات الانتخابية، فإن الجهات الانتخابية الفاعلة قد تقرر اللجوء إلى وسائل العنف لحل القضايا المتنازع عليها وحسمها.

الحالات المختبرة والعوامل المترابطة

- الانتخابات البرلمانية في إثيوبيا عام ٢٠٠٥: لقد عمل رئيس المجلس الوطني للانتخابات في إثيوبيا (NEBE) أيضاً كرئيس للمحكمة العليا التي تضطلع بمهام ولاية البت في تسوية المنازعات الانتخابية. وقد تم الطعن في ذلك الوضع بقوة من قبل المعارضة. كما جرت معالجة الشكاوى والطعون الانتخابية بطريقة لم تعمل على السماح لأحزاب المعارضة من ممارسة أبسط حقوقها الانتخابية فحسب، بل إنها أدت إلى تعريضها لمزيد من الانتهاكات لحقوقها الإنسانية وانعدام الأمن أيضاً. وقد ساد هناك مناخ من الخوف والترهيب في عملية الشكاوى والطعون بأكملها، وقتل أحد الشهود. وكانت قوات الأمن والمليشيات متواجدة في محيط جلسات الاستماع، حيث جرى اعتقال شهود المعارضة قبل الإدلاء بإفاداتهم في جلسات الاستماع أو بعدها.^{٣٧}
- العوامل المترابطة: المظالم المتعلقة بالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب (خارجي):^{٣٨} انتهاكات حقوق الإنسان (خارجي)؛ وجود أطراف فاعلة مسلحة وغير تابعة للدولة (خارجي)؛^{٣٩} رفض نتائج الانتخابات (داخلي).^{٤٠}

مؤشرات يمكن ملاحظتها

- (١) وجود هيئات لتسوية المنازعات الانتخابية؛
- (٢) درجة السهولة في الوصول إلى هيئات تسوية المنازعات؛
- (٣) درجة الفعالية في أداء هيئات تسوية المنازعات؛
- (٤) مدى استقلالية هيئات تسوية المنازعات؛
- (٥) درجة الحيادية لدى هيئات تسوية المنازعات؛

^{٣٦} المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، العدالة الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٠، ص. ٣٧-٣٨، متاح بالموقع الإلكتروني التالي، تم الدخول إليه في ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١١: <http://www.idea.int/publications/electoral_justice/upload/inlay-Electoral-Justice.pdf>

^{٣٧} بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات، «الانتخابات التشريعية في إثيوبيا عام ٢٠٠٥: التقرير النهائي» (بدون تاريخ)، ص. ٣، ٢٨، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي، تم الدخول إليه بتاريخ ٢٩ أغسطس/أب ٢٠١١: <http://eeas.europa.eu/human_rights/election_observation/ethiopia/final_report_en.pdf>

^{٣٨} هيومن رايتس ووتش «إثيوبيا: جرائم ضد الإنسانية في إقليم غامبيلا - Gambella»، ٢٣ مارس/آذار ٢٠٠٥، متاح بالموقع التالي، تم الدخول إليه بتاريخ ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١: <<http://www.hrw.org/news/2005/03/23/ethiopia-crimes-against-humanity-gambella-region>>

^{٣٩} هيومن رايتس ووتش، «إثيوبيا: قمع المعارضة السياسية»، ٩ مايو/أيار ٢٠٠٥، متاح على الموقع التالي، تم الدخول إليه بتاريخ ٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١: <<http://www.hrw.org/news/2005/05/09/ethiopia-political-dissent-quashed>>

^{٤٠} هيومن رايتس ووتش، «إثيوبيا: امتداد حملة القمع خارج العاصمة»، ١٥ يونيو/حزيران ٢٠٠٥، متاح بالموقع الإلكتروني التالي، تم الدخول إليه في ٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١: <<http://www.hrw.org/news/2005/06/14/ethiopia-crackdown-spreads-beyond-capital>>

(٦) درجة الشفافية في صفوف هيئات تسوية المنازعات؛ و

(٧) مستوى الثقة في هيئات تسوية المنازعات.

جمع البيانات ومنهجية تحليلها

- إجراء دراسات استقصائية ومقابلات مع الجهات السياسية الفاعلة وجماعات المواطنين لقياس درجة الثقة في عمل هيئات تسوية المنازعات (RDE)، واستخدام الخرائط لإظهار مستوى الثقة داخل مناطق جغرافية مختلفة. وإعادة تكرار المسوحات مع مرور الوقت، ووضع الرسومات البيانية لرصد وتبيان الاتجاهات.
- الحصول على أرقام عن عدد الشكاوى الواردة بشأن الانتخابات، وعدد الشكاوى التي تم البت فيها أو التي لا تزال مُعلقة لدى هيئات تسوية المنازعات، وتصنيف الشكاوى على أساس نوع الجنس. كما يجب استخدام الرسوم البيانية لعرض وتوضيح البيانات المقارنة، مع اعتماد استخدام الخرائط لإظهار المناطق الجغرافية التي يتدنى فيها مستوى أداء لجان تسوية المنازعات الانتخابية.
- إمعان النظر في مزايا التجارب الأخرى ذات الصلة بالموضوع والمكتسبة من الانتخابات الماضية، بهدف الاستفادة منها من منظور موضوع الجندر أو النوع الاجتماعي.

٢-٢ التخطيط غير الملائم للعمليات

مقدمة

يعتبر وضع الخطة الإستراتيجية وتطويرها بمثابة الخطوة الأساسية في تركيز الجهود لتمكين الإدارة الانتخابية من النهوض بمسؤولياتها القانونية.^{٤١} ويعمل التخطيط التشغيلي على المساعدة في وضع خطة واضحة بشأن الخطوات التي يتعين اتخاذها من أجل تنظيم انتخابات ذات مصداقية. وتشمل الخطة الأوصاف، الجداول الزمنية، النطاق الجغرافي للإعدادات، الأنشطة، والموارد البشرية والتمويلية اللازمة.

وقد يؤدي سوء تنفيذ الأنشطة الانتخابية إلى وقوع أخطاء وتأخير في تنفيذ الأعمال والقيام بالمهام والمسؤوليات المترتبة. وإذا تم النظر إلى هذه المشاكل باعتبارها مقصودة بهدف تفضيل خيارات سياسية معينة أو وجود إمكانية للتأثير على نتائج الانتخابات، فإنها قد تؤدي إلى نشوب العنف.

الحالات الحاصلة والعوامل المترابطة

- الانتخابات العامة في زيمبابوي عام ٢٠١٣. خلال تمرين الاقتراع الخاص، قام ناخبون يرتدون لباساً موحداً بتحطيم نوافذ أحد المراكز الانتخابية^{٤٢}، وفي حادث منفصل دخلوا عنوة إلى مركز انتخابي، ما تطلب استدعاء شرطة مكافحة الشغب من أجل احتواء الوضع.^{٤٣} عند انتهاء عملية الاقتراع الخاص، لم يكن العديد من الناخبين، بمن فيهم عناصر الأمن وموظفي الخدمة المدنية، قد تمكنوا من الاقتراع. أصدرت هيئة الانتخابات في زيمبابوي في وقت لاحق اعتذاراً علنياً واعترفت بأن تمرين الاقتراع الخاص شابه تحديات لوجستية، ما أدى إلى عدم تمكن هيئة الانتخابات من إيصال أوراق الاقتراع إلى المراكز الانتخابية في سائر أنحاء البلاد في الوقت المناسب.^{٤٤} كما ذكرت هيئة الانتخابات تحديات قانونية غير متوقعة أجبرتها على طباعة أوراق الاقتراع في وقت متأخر كثيراً عما كان مخططاً له.^{٤٥}

العوامل المترابطة: عدم الكفاية، تخريب وفقدان مواد حساسة^{٤٦} وغير حساسة.^{٤٧}

مؤشرات يمكن ملاحظتها

- (١) وجود مبادئ توجيهية للتخطيط الإستراتيجي والتشغيلي الانتخابي بين أصحاب العلاقة والمصلحة المعنيين؛
- (٢) وجود خطط إستراتيجية ومفاهيم تشغيلية لدى الهيئات المسؤولة؛

^{٤١} المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، أشكال الإدارة الانتخابية، ص ١٣١.

^{٤٢} متوافر على الموقع: Nehanda Radio, 'Police Smash Windows in Voting Chaos', 15 July 2013

^{٤٣} تمت العودة إليه آخر مرة في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤. <http://nehandaradio.com/2013/07/15/police-smash-windows-in-voting-chaos>

^{٤٤} 'Anti-riot Squad Called to Control Rowdy Voters', The Herald, 15 July 2013

<http://www.herald.co.zw/anti-riotsquad-called-to-control-rowdy-voters>. تمت العودة إليه آخر مرة في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤.

^{٤٥} 'ZEC Apology over Special Vote Fiasco', New Zimbabwe, 17 July 2013

<http://www.newzimbabwe.com/news-11733-ZEC%20apology%20over%20special%20vote%20fiasco/news.aspx>. تمت العودة إليه آخر مرة في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤.

^{٤٦} 'Bulawayo 24 News, 'Special Vote Delays, ZEC Blames MDC's Appeals', 15 July 2013

^{٤٧} متوافر على الموقع: <http://bulawayo24.com/index-id-news-sc-national-byo-33128.html>. تمت العودة إليه آخر مرة في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤.

^{٤٨} 'Bulawayo 24 News, 'Special Vote Delays, ZEC Blames MDC's Appeals', 15 July 2013

^{٤٩} 'MDC-T Challenges Special Vote', The Zimbabwean, 13 July 2013

<http://www.thezimbabwean.co/news/zimbabwe/66822/mdc-t-challenges-special-vote.html>

تمت العودة إليه آخر مرة في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤.

- (٣) مستوى التماسك والتناسق فيما بين الخطط الإستراتيجية والتشغيلية؛
- (٤) مستوى التشاور فيما بين أصحاب العلاقة والمسؤولية خلال فترة التخطيط، والقدرة على تنفيذ الخطط التشغيلية؛ و
- (٥) وجود إجراءات وآليات للرصد والتقييم.

جمع البيانات ومنهجية تحليلها

- الحصول على وثائق التخطيط التشغيلي من أصحاب العلاقة ذوي الصلة على مختلف المستويات والأصعدة، وتحليل الخطط التشغيلية من حيث مدى الجودة والكفاءة والجدوى المتوفرة فيها، بما في ذلك توافر الموارد والجدول الزمنية المتوخاة. كما ينبغي الإشارة إلى أوجه القصور، على سبيل المثال، وإلى النقص المحتمل في مجالي الموارد البشرية والأرصدة اللازمة لتنفيذ الخطط والجدول الزمنية غير الواقعية، مع استخدام خرائط للتأشير على المناطق الجغرافية التي تثير قلقاً خاصاً.
- التفقد الشامل لمدى المواءمة والانسجام بين الوثائق التي تنتجها مختلف الجهات المعنية (على سبيل المثال، بين هيئات إدارة الانتخابات واتفاقات الخدمات الخاصة). كما ينبغي استخدام خرائط للإشارة إلى المناطق الجغرافية التي يلاحظ فيها تناقضات وعدم تطابق.
- المقارنة مع الخطط المتعلقة بالعمليات الانتخابية السابقة. ووضع خارطة لعرض البيانات المتعلقة بالسجلات التاريخية للعنف المتصل بالانتخابات السابقة، وحوادث العنف القائمة في الأوقات الراهنة، وتحليل الخطط التشغيلية في سياق بيانات العنف التاريخية والحالية، مع الأخذ بعين الاعتبار العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- إمعان النظر في مزايا التجارب الأخرى ذات الصلة والمستخلصة من الانتخابات الماضية، بهدف الاستفادة منها من منظور الجنس الاجتماعي.
- إنتاج خرائط المخاطر لمختلف مراحل العملية الانتخابية.

٤-٢ عدم كفاية الأرصد والتمويل والميزانية

مقدمة

يمكن تقسيم التكاليف الانتخابية ضمن ثلاث فئات:^{٤٨}

- التكاليف الأساسية أو الجوهرية (أو التكاليف المباشرة) المرتبطة بشكل روتيني مع تنفيذ عملية انتخابية ما في بيئة مستقرة انتخابياً؛
- تكاليف منتشرة أو موزعة (أو غير مباشرة) متصلة بالخدمات الانتخابية التي لا يمكن فصلها عن الميزانيات العامة من الوكالات التي تساعد في تنفيذ العملية الانتخابية؛ و
- تكاليف النزاهة اللازمة لتوفير الأمن والسلامة والحياد السياسي والفرص المتكافئة في العملية الانتخابية.

إن عدم توفر الأرصد المعتمدة، والتمويل والميزانية الكافية لا تؤدي إلى العنف مباشرة. ومع ذلك، فإن عدم كفاية الموارد قد يضطر هيئات إدارة الانتخابات لفرض تخفيضات في الاعتمادات المالية، ما قد يؤثر على سلامة مسار العمليات الانتخابية وأمنها، وبالتالي فإن ذلك قد يفسح المجال لنشوب نزاعات يمكن أن تفضي إلى نشوب صراعات عنيفة وتغذيتها.

وقد تؤثر أوجه القصور في التكلفة الأساسية على السلامة الفنية للعملية الانتخابية؛ كما أن قلة الأموال المنتشرة قد تعمل على الحد من إشراك الوكالات الداعمة، وأهمها تلك الوكالات المنوطة بمهمة توفير الأمن، في حين أن نقص الأموال النزيبية قد يضر بشرعية العملية الانتخابية برمتها.

الحالات الحاصلة والعوامل المترابطة

- الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية عام ٢٠١١. تم إيقاف مئات المتظاهرين عند اقترابهم من مقر الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات، مدعين أن عملية تسجيل الناخبين كانت حافلة بالتزوير ودعوا إلى تدقيق السجل الانتخابي. أدت الصدمات بين أنصار أحزاب المعارضة والشرطة إلى حدوث إصابات واعتقال عدد من الأشخاص.^{٤٩} طبقاً لمعهد صحافة الحرب والسلام، فإن جزءاً كبيراً من المشاكل التي اعترت عملية التسجيل كانت «نتيجة لسوء التخطيط وعدم توافر الموارد الكافية وليس الفساد».^{٥٠} وأورد المعهد حالات عدم وجود مراكز تسجيل، ومعدات تسجيل غير صالحة، وتسجيل أشخاص تحت سن الانتخابات وافتقار موظفي الهيئة الوطنية للانتخابات للخبرة. كما ذكر المعهد أن الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات، بدورها، «تعزو عدم وجود أعداد كافية من مراكز التسجيل والمشاكل التي أحاطت بعملية التسجيل إلى انخفاض موازنتها».^{٥١}
- العوامل المترابطة: عدم كفاية تخطيط العمليات (داخلي)؛ إشكاليات في تسجيل الناخبين (داخلي)؛ قانون انتخابي إشكالي (داخلي).^{٥٢}

^{٤٨} المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، تصميم الإدارة الانتخابية، ص. ١٧٦.

^{٤٩} BBC، 'DR Congo Police Fire Tear Gas at Opposition Protestors', 1 September 2011. متوافر على الموقع: <http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-14757353>. تمت العودة إليه آخر مرة في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٤.

^{٥٠} Institute for War and Peace Reporting، 'Violence Fears Ahead of DRC Polls', 28 July 2011. متوافر على الموقع: <http://iwpr.net/reportnews/violence-fears-ahead-drc-polls>. تمت العودة إليه آخر مرة في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٤.

^{٥١} Institute for War and Peace Reporting، 'Violence Fears Ahead of DRC Polls

^{٥٢} Institute for War and Peace Reporting، 'Violence Fears Ahead of DRC Polls

مؤشرات يمكن ملاحظتها

- (١) مدى كفاية الأموال اللازمة لتغطية التكاليف الأساسية؛
- (٢) مدى كفاية الأموال لتغطية التكاليف المنتشرة؛
- (٣) مدى كفاية الأموال لتغطية تكاليف النزاهة؛ و
- (٤) مستوى المساءلة في إجراءات الموافقة على الميزانية وعمليات الإنفاق.

جمع البيانات ومنهجية تحليلها

- ضرورة إجراء تحليل خبرة شامل، يتطوي على فحص دقيق للخطط التشغيلية والأموال المتاحة. واستخدام خرائط للإشارة إلى المناطق الجغرافية التي قد لا يتوفر لديها أموال كافية، ما قد يؤثر على نوعية الأنشطة الانتخابية.
- إجراء تحليل خبرة للتكاليف المتناثرة أو غير المباشرة وتكاليف النزاهة، مع استخدام خرائط لبيان المناطق الجغرافية التي يُحتمل أن يؤثر عدم كفاية الموارد المالية لديها بصورة سلبية على أمن وشرعية العمليات الانتخابية.
- إجراء مقارنة مع ميزانيات الانتخابات السابقة وتفقد مدى ارتباطها بنتائج عنيفة أو غير عنيفة. وينبغي أيضاً وضع رسوم بيانية لمقارنة الفروقات بين النفقات طوال مختلف المراحل الانتخابية. كما يتعين ملاحظة ما إذا كانت الميزانية الحالية، من ناحية القيمة الحقيقية لها، تمثل تحسناً بالمقارنة مع ميزانية الانتخابات السابقة، وخاصة إذا كانت الميزانية الحالية تُعَوِّض عن العجز الحاصل في الانتخابات السابقة.
- الأخذ بعين الاعتبار الخبرات المكتسبة ذات الصلة بالانتخابات الماضية للاستفادة منها في الانتخابات الحالية.

٢-٥ الترتيبات الأمنية غير الملائمة للانتخابات

مقدمة

ينطوي الأمن الانتخابي على حماية أصحاب العلاقة والمصالح الانتخابية، مثل الناخبين والمرشحين والعاملين في مراكز الاقتراع ووسائل الإعلام والمراقبين؛ والمعلومات الانتخابية مثل نتائج التصويت وبيانات التسجيل والمواد الدعائية؛ والمرافق الانتخابية مثل محطات الاقتراع ومراكز الفرز؛ والأحداث الانتخابية مثل مسيرات الحملات للوقاية من أخطار الموت أو التلف أو التعطيل. ومن منظور أعم، فإنه يمكن تحديد ثلاثة أنواع من الأمن الانتخابي:

- (١) الأمن المادي الذي يتعلق بحماية المرافق والمواد؛
 - (٢) الأمن الشخصي الذي يتعلق بحماية أصحاب العلاقة والمصلحة بالانتخابات؛
 - (٣) أمن المعلومات الذي يتعلق بحماية بطاقات وصاديق الاقتراع المادية، وأجهزة الحواسيب وأنظمة الاتصالات.
- إن القصور والضعف في الأمن الانتخابي، لا سيما في المجتمعات المعرضة للصراعات وتلك التي تعاني من مستويات عالية من العنف، من شأنهما تعريض أصحاب المصالح الانتخابية والمعلومات والمرافق والأحداث إلى العنف.^{٥٣}
- كما أنّ الأمن الانتخابي قد يستدعي ضرورة المشاركة والتعاون بين مختلف اتفاقات الخدمات الخاصة مثل قوات الشرطة، وكالات الاستخبارات، القوات المسلحة، أعضاء النيابة العامة المختصة بالجرائم الانتخابية، وغيرها. كما أن الأمن الانتخابي للنساء، في السياقات التي تعاني من الصراع وما بعد الصراع، يتطلب ضرورة إيلاء اهتمام خاص في ذلك الشأن.

الحالات الحاصلة والعوامل المترابطة

- الانتخابات البرلمانية في بنغلاديش عام ٢٠٠٨: تم خلال فترة الانتخابات، رصد وتسجيل ما مجموعه ١١٠ حوادث عنف متصلة بها.^{٥٤} واعتبر المراقبون الدوليون أن وكالات وأجهزة إنفاذ القانون كانت تفتقر إلى دور نشط في الحد من، ومنع الكثير من أعمال العنف التي حصلت هناك. وكان مرتكبو العنف أساساً من أنصار وقادة حزب بنغلاديش الوطني (BNP) المعارض.^{٥٥}
- العوامل المترابطة:** الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتردية (خارجي)؛ الأخطار البيئية (خارجي)؛ عدم المساواة والمحسوبية في الاتصال مع وسائل الإعلام (داخلي)؛ انتهاكات حقوق الإنسان (خارجي).^{٥٦}

^{٥٣} الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، إطار الأمن الانتخابي: دليل التوجيه الفني للديمقراطية وضباط الحوكمة، واشنطن العاصمة: USAID يوليو/تموز ٢٠١٠، ص. ٦٥-٦٠، متاحة على الموقع التالي، تم الدخول إليه في ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١:

<http://www.usaid.gov/our_work/democracy_and_governance/publications/pdfs/1-Electoral-Security-Framework.pdf>

^{٥٤} مؤسسة آسيا، «ثقافة وحل العنف الانتخابي: التقرير النهائي»، إعداد مؤسسة الحقوق أوديكار Odhikar - في بنغلاديش، والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES) ١٦ فبراير/شباط ٢٠٠٩، ص. ٢، وهي متاحة على الموقع التالي:

<http://www.ifes.org/publication/239683181b84fe2b971d8d176d5682fe/Odhikar_EVER_Rpt2009.pdf>

^{٥٥} مؤسسة آسيا، «ثقافة وحل العنف الانتخابي»، ص. ٤، ٦.

^{٥٦} مجموعة الأزمات الدولية، «استعادة الديمقراطية في بنغلاديش، تقرير آسيا رقم ١٥١ (٢٠٠٨)، الخلاصة ص. ٥-١٩-٢٨، متاح على الموقع التالي الذي تم الدخول إليه في ٢٦ سبتمبر/أيلول ٢٠١١:

<http://www.crisisgroup.org/~media/Files/asia/south-asia/bangladesh/151_restoring_democracy_in_bangladesh.pdf>

- الانتخابات البرلمانية والرئاسية في كينيا عام ٢٠٠٧: اندلعت أعمال شغب في جميع أنحاء البلاد بعد إعلان اللجنة الانتخابية الكينية لنتائج الانتخابات.^{٥٧} وقد فشل المسؤولون في التصرف والعمل بناء على معلومات استخبارية كانت موجودة من قبل أو واردة آنذاك، والتي حذرت من احتمال اندلاع أعمال عنف. وعلاوة على ذلك، فقد كان رد فعل قوات الشرطة هو بإستخدام القوة بشكل مفرط وغير مبرر ضد المتظاهرين.^{٥٨}
- العوامل المترابطة هي: التمييز والعنف القائم على نوع الجنس (خارجي)؛ وجود جهات فاعلة مسلحة وغير تابعة لأجهزة الدولة (خارجي)؛ الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتردية (خارجي).^{٥٩}

مؤشرات يمكن ملاحظتها

- (١) مستوى ثقة الجمهور في اتفاقات الخدمات الخاصة (SSAs)؛
- (٢) مستوى المساءلة في اتفاقات الخدمات الخاصة؛
- (٣) وجود خطط تدريب بشأن اتفاقات الخدمة الخاصة المنتشرة لحماية العمليات الانتخابية؛
- (٤) مدى توفر ونوعية الخطط التشغيلية للأمن الانتخابي؛ و
- (٥) مستوى التعاون بين الجهات المرتبطة باتفاقات الخدمات الخاصة والجهات الانتخابية الفاعلة الأخرى، ولا سيما هيئة الإدارة الانتخابية.

جمع البيانات ومنهجية تحليلها

- ضرورة إجراء دراسات استقصائية دورية بين الرجال والنساء من بين السكان ومن الجهات الانتخابية الفاعلة، لقياس مستوى الثقة في اتفاقيات الخدمات الخاصة القائمة. كما يتعين وضع بيانات ورسومات بيانية لمراقبة الاتجاهات المتغيرة، واستخدام خرائط تشير إلى المناطق الجغرافية حيث تكون الثقة في اتفاقيات الخدمات الخاصة متدنية.
- تجميع وتقييم مدى شمولية ونوعية خطط التدريب الأمني الانتخابي لوكالات قطاع الأمن ومسؤولي الانتخابات على المستوى الوطني وما دون الوطني، مع ضرورة وضع خريطة لبيان الثغرات المحتملة.
- إجراء استعراض خبرة استشارية مدى كفاية الخطط الأمنية الانتخابية التشغيلية (بما في ذلك الموارد المخصصة). مراجعة الخطط التشغيلية الشاملة للإدارة الانتخابية. واستخدام الرسوم البيانية لمقارنة مستوى التعاقدات الأمنية (مثل توقيت وعدد أفراد قوى الأمن المعنية) مع مستوى الأنشطة الانتخابية (على سبيل المثال، عدد المرافق الانتخابية العاملة مثل مراكز تسجيل الناخبين أو مراكز الاقتراع، ومستوى مشاركة المواطنين المتوقعة في الأحداث المعنية) في جميع مراحل العملية الانتخابية برمتها. واستخدام خرائط للإشارة إلى المناطق التي لا يتوافق فيها مستوى التخطيط الانتخابي مع مدى توافر الموارد الأمنية.
- الأخذ بعين الاعتبار الخبرات المكتسبة ذات الصلة بالانتخابات الماضية، للاستفادة منها في الانتخابات المستجدة، مع مراعاة منظور النوع الاجتماعي.

^{٥٧} مجموعة الأزمات الدولية، «كينيا في أزمة»، تقرير أفريقيا رقم ١٣٧ (٢١ فبراير/شباط ٢٠٠٨)، ص. ٩، متاح على الموقع التالي الذي تم الدخول إليه في ١ سبتمبر/أيلول ٢٠١١: <http://www.crisisgroup.org/~media/Files/africa/horn-of-africa/kenya/137_kenya_in_crisis_web.pdf>

^{٥٨} ألسنون، «تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة»، ص. ٣٨، تم الدخول إليه في ١ سبتمبر/أيلول ٢٠١١.

^{٥٩} مجموعة الأزمات الدولية، «كينيا في أزمة»، ص. ١، ٥، ٩، ١٠، ١١، ١٧، ١٩.

٢. التدريب والمعلومات

تتركز جهود التدريب والتعليم تقليدياً على: (أ) تدريب موظفي الانتخابات على الجوانب التقنية لإعداد وتنفيذ العمليات الانتخابية، و (ب) حملة تثقيفية للمسجلين والناخبين حول حقوقهم وواجباتهم، والجداول الزمنية الانتخابية، وإجراءات التسجيل للاقتراع والتصويت، مع جملة أمور أخرى.

كما أن أوجه القصور في تدريب موظفي الانتخابات، وأي سوء فهم للعمليات الانتخابية والتصويرات الخاطئة فيما بين الجهات السياسية الفاعلة ووسائل الإعلام والجمهور، قد تثير التوترات وتساهم في تعميق هوة الصراع واندلاع العنف.

١-٢ سوء التدريب لموظفي الانتخابات

مقدمة

إن إحدى الركائز الأساسية للمهنية في إدارة الانتخابات هي: القيام بالتدريب المناسب والتطوير الدائم لموظفي الإدارة الانتخابية؛ وموظفي الإدارة المؤقتة المعيّنين لأحداث انتخابية محددة؛ وعدد غفير من الموظفين العاملين في الميدان بصورة مؤقتة في مناسبات وأحداث انتخابية واسعة النطاق.^{٦٠}

وقد يفتقر مسؤولو الانتخابات ممن يتلقون تدريبات سيئة إلى الفهم والمهارات الأساسية اللازمة لإجراء تسجيل الناخبين بصورة مهنية، وإجراء التصويت وعمليات الفرز بصورة صحيحة. كذلك فإن الأخطاء الفنية المرتكبة خلال تسجيل الناخبين قد تؤثر في دقة السجلات الانتخابية، وبالتالي فإنها تتسبب بالإضرار في سلامة عمليات التصويت بمراكز الاقتراع وفي نتائج الانتخابات أيضاً.

الحالات الحاصلة والعوامل المترابطة

- الانتخابات البرلمانية في كمبوديا عام ٢٠١٣. خلال مظاهرة احتجاجية على الانتخابات في بنوم بن، اندلعت أحداث عنف بين الشرطة والمتظاهرين، ما أدى إلى مقتل شخص وجرح عدة أشخاص.^{٦١} زعم المتظاهرون أن الانتخابات كانت حافلة بالمشاكل، وذكروا حالات من التلاعب بنتائج الانتخابات في عدة أقاليم. قبل الاحتجاجات، راجع المجلس الدستوري في كمبوديا الشكاوى وأمر بمعاقبة موظفي الهيئة الوطنية للانتخابات على مخالفات ارتكبوها في التعامل مع السجلات الانتخابية. رغم ذلك، فإن المجلس رفض شكاوى المعارضة بوجود مخالفات في الانتخابات الوطنية. طعنت المعارضة بحكم المحكمة، حيث رأت في إقرار نتائج الانتخابات أمراً غير مقبول في ضوء التلاعب بالسجلات الانتخابية. من ناحية أخرى فإن موظفي الهيئة الوطنية للانتخابات عزوا المخالفات إلى سوء التدريب والمستويات التعليمية المتدنية لموظفي المراكز الانتخابية.^{٦٢}
- العوامل المترابطة: مشاكل في تسجيل الناخبين (داخلي)؛ سوء إدارة الجولة الأخيرة من الطعون الانتخابية (داخلي)؛ رفض نتائج الانتخابات (داخلي)؛ أفعال استفزازية وعنيفة قامت بها الأحزاب السياسية (داخلي).^{٦٣}

^{٦٠} مؤسسة أيديا الدولية (IDEA)، تصميم الإدارة الانتخابية، ص. ١٥٧.

^{٦١} International IDEA, Electoral Management Design, p. 157

^{٦٢} Radio Free Asia, 'Deadly Post-Election Violence Erupts in Phnom Penh', 15 September 2013 متوافر على الموقع: <http://www.rfa.org/english/news/cambodia/violence-09152013170126.html>. تمت العودة إليه آخر مرة في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤.

^{٦٣} Radio Free Asia, 'Top Cambodian Court Wants Election Staff Punished for Ballot Foul-Up', 5 September 2013; and Radio Free Asia, 'Deadly Post-Election Violence Erupts in Phnom Penh', 15 September 2013

مؤشرات يمكن ملاحظتها

- (١) وجود وشمولية الخطط العملية لتدريب موظفي الانتخابات؛
- (٢) وجود المواد التدريبية ونوعيتها؛
- (٣) وجود أعداد كافية من موظفي التدريب؛
- (٤) مستوى مهارات مقدمي التدريب؛
- (٥) الدرجة التي توصل إليها مستوى برنامج التدريب الوطني، و
- (٦) مستوى الفهم والمهارات التي تم الحصول عليها من التدريب.

جمع البيانات ومنهجية تحليلها

- ضرورة تجميع خطط التدريب لموظفي الانتخابات، واستخدام خرائط تشير إلى المناطق التي تفتقر إلى خطط كافية، وتقييم مدى تمثيل الرجال والنساء في التدريب.
- إجراء استعراض خبرة استشارية لمنهجية التدريب والمناهج الدراسية، ووضع خريطة للمناطق التي قد يستدعي الأمر فيها ضرورة إعادة تقييم لمنهجية التدريب والمناهج من أجل التغلب على الحواجز اللغوية وغيرها، وتدارس مدى التمسك بالمهارات وإضفاء الطابع المؤسسي داخل إدارة الانتخابات.
- الحفاظ على متابعة الوتيرة ومستوى التوعية في مجال الجهود التدريبية. كما يتعين وضع رسومات بيانية لتوضيح مستويات التخطيط ونسب تنفيذ الخطط التدريبية. وينبغي أيضا إعداد خريطة للمناطق التي لا يفي فيها التدريب بالمواعيد والمتطلبات النهائية.
- إجراء مسح استطلاعي واختبار لموظفي الانتخابات المدربين، وتخطيط برامج تدريب معينة بشأن المواضيع التي قد تُظهر عدم فهم الأفراد المدربين لها. ويتعين وضع خريطة للمناطق التي ينبغي فيها إعادة تكرار عمليات التدريب.

٢-٢ نقص التدريب للأحزاب السياسية والإعلاميين

مقدمة

تمثل الانتخابات عمليات لمصالح عليا لدى الأحزاب السياسية التي تتنافس للحصول على الدعم الشعبي والفوز بالسلطة السياسية. وخلال جميع مراحل العملية الانتخابية، فإن دور وسائل الإعلام يعتبر بالغ الأهمية في تسهيل تبادل المعلومات، وعرض المؤهلات الخاصة بكل من النساء والرجال المتقدمين كمرشحين للمنافسة في الانتخابات، وإجراء المناقشات حول القضايا الانتخابية الضرورية.

وفي حالة افتقار السياسيين والصحفيين للمفاهيم الأساسية بشأن الجوانب التقنية للعمليات الانتخابية— بما في ذلك مختلف الإجراءات واتخاذ القرارات وآليات تسوية المنازعات الانتخابية (EDR) —، فإن أعمالهم قد تثير التوترات وتؤدي إلى اندلاع العنف. وتتحمل وسائل الإعلام مسؤولية إعطاء التقارير بدلاً من صناعة الأخبار، وفي حال تجاهل هذا الأمر، فإنه قد يؤدي إلى تفاقم التوترات، ويتسبب في نشوب العنف واحتدام الصراعات.

الحالات الحاصلة والعوامل المترابطة

• **الانتخابات البرلمانية في غويانا عام ٢٠٠١:** لم يشعر الصحفيون طوال فترة الانتخابات بأنهم ملزمين بالتحقيق في الشائعات التي أطلقها أنصار السياسيين خلال برامج حوارية على شاشات التلفزيون وعبر أثر الإذاعات. وفي إحدى تلك البرامج، جرى بث اقتراح بأن على الناس القيام بغزو منازل مسؤولي الأحزاب. وقد جرى في تلك المناسبة إطلاق عبارات مثل «حمام دم». وبعد يوم الانتخابات، ذكر العديد من الغويانيين أن البرامج الحوارية قد وفرت منبراً لخطابات الكراهية، وسبب وجودها تجمع الغوغاء. وعلاوة على ذلك، فقد قيل بأن البرامج الحوارية قد أثارت الخوف والتوتر أثناء فترة الانتخابات،^{٦٤} وقد تم إلقاء القبض على مضيف حوار مرتين قبل يوم الانتخابات عندما قاد حشداً من المتظاهرين بالقرب من منزل مفوض هيئة الانتخابات.^{٦٥}

العوامل المترابطة: عدم المساواة والمحسوبية في الاتصال والوصول إلى وسائل الإعلام (داخلي)؛ الإقصاء الاجتماعي والسياسي (خارجي)؛^{٦٦} تسجيل الناخبين بطرق إشكالية (داخلي).^{٦٧}

مؤشرات يمكن ملاحظتها

- (١) وجود برامج تدريبية انتخابية بشأن عمليات الأحزاب السياسية والجهات الإعلامية التي تدمج قضايا المساواة بين الجنسين؛
- (٢) مستوى تنفيذ برامج التدريب للأحزاب السياسية والجهات الإعلامية؛ و
- (٣) مستوى الفهم بشأن مختلف جوانب العمليات الانتخابية، بما في ذلك مدونات قواعد السلوك لتنظيم سلوك السياسيين والصحفيين، صنع القرار، وآليات تسوية المنازعات وقضايا النوع الاجتماعي بين الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام.

^{٦٤} أمانة منظمة الكومنولث، «الانتخابات العامة والإقليمية في غويانا (Guyana)»، ١٩ مارس/أذار ٢٠٠١: تقرير فريق المراقبين من منظمة الكومنولث (٢٠٠١)، ص. ٢٣، متاح عبر موقع شبكة المعرفة الانتخابية-ACE التالي، والذي تم الدخول إليه في ٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١١: <<http://aceproject.org/regions-en/countries-and-territories/GY/reports/guyana-general-and-regional-elections-2001-report/view>>

^{٦٥} منظمة الدول الأميركية، «تقرير عن بعثة مراقبة الانتخابات الموفدة إلى غويانا (Guyana) ٢٠٠١»، ص. ٢، ١٨، ١٩، تم الاطلاع عليه في ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١١.

^{٦٦} منظمة الدول الأميركية، «تقرير عن بعثة مراقبة الانتخابات الموفدة إلى غويانا عام ٢٠٠١»، ص. ٢، ١٨، ١٩، تم الاطلاع على التقرير في ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١١.

^{٦٧} المصدر السابق: ص. ٢، ١٨، ١٩.

جمع البيانات ومنهجية تحليلها

- يتعين مراجعة خطط التدريب للأحزاب السياسية ورجال الإعلام، واستخدام الخرائط لتحديد المناطق التي تفتقر لمثل هذا التدريب، أو التي يكون فيها التدريب غير كاف.
- إجراء استعراض خبراء لمنهجية التدريب والمناهج التدريبية، ووضع خريطة المناطق التي قد تحتاج منهجية التدريب أو المناهج التدريبية فيها إلى إعادة نظر وتقييم شامل لها، من أجل التغلب على الحواجز اللغوية وغيرها.
- متابعة وتيرة التوعية وجهود الأنشطة التدريبية. كما يتعين رصد مستويات/نسب تنفيذ خطط التدريب، والإشارة إلى الأحزاب السياسية وأصحاب المصلحة والعلاقة ووسائل الإعلام التي لم تتلق التدريب اللازم، وإنتاج الخرائط التي تشير إلى عدد السياسيين والصحفيين الذين تلقوا التدريب.
- إجراء استطلاع مسحي لأصحاب العلاقة من مسؤولي الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام، للوقوف على مدى فهمهم للعمليات الانتخابية ومدونات أخلاقيات وسائل الإعلام، والتخطيط لمواضيع تدريبية معينة في المجالات التي يتبين عدم فهم كافٍ لها، مع ضرورة وضع خريطة للمناطق التي ينبغي فيها إعادة تكرار إجراءات التدريب، أو إعادة صياغة البرامج التدريبية نفسها.
- الأخذ بعين الاعتبار الخبرات المكتسبة من الانتخابات الماضية، وبضمنها ما يتعلق بالنوع الاجتماعي.

٢-٢ نقص تدريب وكالات قطاع الأمن

مقدمة

لقد جادل فيليب ألتون-Philip Alston، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالإعدامات التي تجرى خارج نطاق القضاء أو بموجب إجراءات موجزة أو تعسفية، بأن أحد أنواع العنف الانتخابي الأكثر حدوثاً وتكراراً، هو ذلك الذي تجري ممارسته على أيدي وكلاء الدولة ضد المتظاهرين في تجمعات أو احتجاجات عامة ذات صلة بالعمليات الانتخابية^{٦٨}. وبصرف النظر عن أعمال العنف التي ترتكبها الشرطة المنحازة سياسياً، فإن معظم الانتهاكات تحدث بسبب أن ضباط الشرطة ليسوا على بينة من مسؤولياتهم في العملية الانتخابية، أو أنهم على غير دراية بالتشريعات الانتخابية والقوانين الأخرى المرتبطة بهذه العملية، مثل الشروط المتعلقة بحق التجمع والمظاهرات العامة. وفيما يتعلق بمواجهات الشرطة العنيفة للمظاهرات، أشار فيليب ألتون إلى وقوع أعمال العنف في كثير من الحالات، لأن «الشرطة تفتقر إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستخدام الملائم للقوة، وإلى التدريب والخبرات، وعدم توفر المعدات للسيطرة على الحشود بشكل قانوني ومناسب»^{٦٩}.

الحالات الحاصلة والعوامل المترابطة

- الانتخابات البرلمانية في نيبال عام ٢٠٠٨: لقد عملت قوات الشرطة النيبالية على نشر أكثر من ١٠٠,٠٠٠ من أفراد الأمن^{٧٠} خلال فترة الانتخابات. ومع ذلك، فقد حذرت تقارير من عدم وجود تدريب ملائم للشرطة في التعامل مع العنف الانتخابي^{٧١}. وخلال الاحتجاجات في الفترة السابقة للانتخاب، وقع حادث باذرت الشرطة فيه إلى إطلاق النار على المتظاهرين، ما أدى إلى مصرع شخص واحد^{٧٢}. وقد تظاهر المحتجون ضد قتل المرشح السياسي ريشي براساد شارما (Rishi Prasad Sharma)، الذي كان مرشحاً عن الحزب الشيوعي^{٧٣}.
- العوامل المترابطة: وجود عناصر مسلحة غير تابعة للدولة (خارجي)^{٧٤}.

مؤشرات يمكن ملاحظتها

- (١) وجود برامج تدريبية متعلقة بالعمليات الانتخابية للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، والتي تحتوي على تدريب خاص بالتوعية تجاه النوع الاجتماعي؛
- (٢) مستوى تنفيذ برامج التدريب لكل من الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون من الذكور والإناث، و
- (٣) مستوى فهم الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون من مختلف جوانب العمليات الانتخابية، بما في ذلك الإجراءات الانتخابية، منهجيات الحملات الانتخابية، الحقوق، وآليات تسوية المنازعات.

^{٦٨} ألتون، «تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة»، ص. ١٥، جرت مطالعة التقرير بتاريخ ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

^{٦٩} ألتون، «تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة»، ص. ١٦.

^{٧٠} مجموعة الأزمات الدولية، «انتخابات نيبال وما بعدها»، تقرير آسيا رقم ١٤٩ (٢ أبريل/نيسان ٢٠٠٨)، ص. ١١، وهو متاح على الموقع التالي: <http://www.crisisgroup.org/~media/Files/asia/south-asia/nepal/149_nepal_s_election_and_beyond.aspx>

^{٧١} مجموعة الأزمات الدولية، «انتخابات نيبال وما بعدها»، ص. ١٢.

^{٧٢} شبكة أخبار سي.أن.أن- CNN، «اشتعال العنف بمرحلة ما قبل الانتخابات في نيبال، ٧ قتلى»، ٩ أبريل/نيسان ٢٠٠٨، متاح على الموقع التالي: <http://articles.cnn.com/2008-04-09/world/nepal.dead_1_rishi-prasad-sharma-601-member-constituent-assembly-king-gyanendra?s=PM:WORLD>.

^{٧٣} شبكة أخبار سي.أن.أن- CNN، «اشتعال العنف بمرحلة ما قبل الانتخابات في نيبال، ٧ قتلى».

^{٧٤} مجموعة الأزمات الدولية، «انتخابات نيبال: ثورة سلمية؟» تقرير آسيا رقم ١٥٥ (٢٠٠٨)، ص. ١٠، ١١، وهو متاح على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٦ سبتمبر/أيلول ٢٠١١:

<http://www.crisisgroup.org/~media/Files/asia/south-asia/nepal/155_nepal_s_elections__a_peaceful_revolution.pdf>

جمع البيانات ومنهجية تحليلها

- تقصي الحقائق حول البرامج الانتخابية المتخصصة لتدريب موظفي قطاع الأمن ومدى نطاق التدريب (الجغرافي والهرمي). استخدام الرسوم البيانية لمقارنة المستوى الذي وصل إليه التدريب عند الانتهاء من دوراته لدى مختلف المناطق. استخدام الخرائط لإظهار المناطق التي تكون فيها عملية التدريب غير كافية.
- تقصي الحقائق أو الأحداث المشتركة التي تنطوي على تبادل للمعلومات والمناقشة والتشاور بين اتفاقات الخدمات الخاصة وغيرها من الجهات الفاعلة في العمليات الانتخابية، واستخدام الخرائط لإظهار المناطق التي يلاحظ فيها عدم وجود تقاسم في المعلومات.
- إجراء مسح للوكالات والجهات المسؤولة عن إنفاذ القانون ذات الصلة بفهم العمليات الانتخابية ودورها، ووضع بيانات بشأن المواضيع التي يثبت فيها أن المسؤولين المعنيين يفتقرون لفهمها. ووضع خريطة للمناطق التي ينبغي فيها إعادة إجراء التدريب.
- الأخذ بعين الاعتبار الخبرات المكتسبة ذات الصلة بالانتخابات الماضية، من الانتخابات الماضية، وبضمنها ما يتعلق بالنوع الاجتماعي.

٤-٢ ضعف حملات توعية الناخبين

مقدمة

تُعتبر الحملة الإعلامية لتوعية الناخبين بمثابة جهد تنظمه هيئة الإدارة الانتخابية ذات الصلة لتوفير المعلومات الأساسية، بهدف تمكين المواطنين من المشاركة في الانتخابات بصفتهم مرشحين أو ناخبين. وغالباً ما تتضمن هذه المعلومات متطلبات الأهلية والجدول الزمني، ومواقع وإجراءات للتسجيل والتصويت.

وقد تكون الحملات الإعلامية للناخبين غير واضحة أو أن توقيتها سيء، ما يؤدي إلى فشلها بالوصول إلى جميع المواطنين، وخاصة لتلك الفئات المهمشة مثل النساء وكبار السن (من الرجال والنساء على السواء) في المناطق الريفية. وفي معظم مجتمعات العالم، فإن التوزيع غير المتكافئ للسلطة بين المرأة والرجل يضر بإمكانية وصول المرأة وحصولها على المعلومات. ونتيجة لذلك، فإن الناخبين قد يفتقرون إلى جملة أمور بينها، وضوح ومعرفة معايير الأهلية لتسجيل الناخبين، وثائق الهوية الشخصية المطلوبة، مواقع التصويت المعينة، إجراءات الاقتراع، وغيرها. وقد يؤدي عدم معرفة المواطنين بهذه الأمور إلى إبطاء سير العمليات الانتخابية أو تعطيلها برمتها، كما أنها قد تعمل على زيادة وطأة العبء، دون داع، على آليات تسوية المنازعات الانتخابية (EDRs).

مؤشرات يمكن ملاحظتها

- ١) مدى ملاءمة توقيت الحملة الإعلامية لتوعية الناخبين وتثقيفهم؛
- ٢) النطاق الجغرافي للحملة الإعلامية لتوعية الناخبين؛
- ٣) مستوى التنوع في وسائل الإعلام لتوعية الناخبين، و
- ٤) النوعية والحساسية الاجتماعية للحملة الإعلامية الموجهة للناخبين.

جمع البيانات ومنهجية تحليها

- تقييم الجداول الزمنية لحملة توعية الناخبين وتثقيفهم، والجداول الزمنية المخططة لمختلف الأنشطة الانتخابية، مع مراعاة التداخلات، والمدى الذي يعمل فيه تصميم الحملة الإعلامية للناخبين على تلبية الأهداف المتوخاة.
- تحليل التغطية الجغرافية لحملة إعلام الناخبين ومدى قدرتها على الوصول إلى جميع الفئات الاجتماعية من الناس، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار فوارق الجنس والمجموعات العمرية والعرقية واللغوية والجماعات الدينية. كما ينبغي النظر في وضع الناخبين من ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل المعوقين، ووضع خريطة لتغطية جميع وسائل الإعلام المستخدمة في نقل المعلومات للجمهور، وتحديد المناطق الجغرافية و/أو المجموعات التي لا تزال بعيدة المنال أو المستبعدين من الحملة.
- إجراء دراسات استقصائية في أوساط المتلقين والفئات المستبعدة لقياس آثار حملة إعلام الناخبين (مستوى فهم رسائل الحملة لدى المواطنين)، ورسم المدى الذي وصلت إليه المعلومات وتم فيه فهمها من قبل مختلف الفئات الاجتماعية، مع وضع خريطة للتواصل والتفاهم عبر مختلف المناطق الجغرافية.
- الأخذ بعين الاعتبار الخبرات المكتسبة ذات الصلة بالانتخابات الماضية، وبضمنها ما يتعلق بالنوع الاجتماعي.

٤. التسجيل

تشمل العمليات الانتخابية ثلاثة أنواع من الإجراءات التسجيلية:

١. تسجيل الناخبين، وهو إجراء غايته التحقق من أهلية المواطن وحقه في التصويت؛
٢. تسجيل الأحزاب السياسية والمرشحين، وهو إجراء يهدف للتحقق من أهلية الأحزاب السياسية والمرشحين للترشح في الانتخابات، و
٣. اعتماد المراقبين، وهو إجراء يهدف إلى منح حق الوصول إلى مختلف الجهات الفاعلة لمراقبة الأنشطة الانتخابية ذات الصلة.

وقد يكون لكل هذه الإجراءات الثلاثة تأثير على مصداقية ونزاهة العمليات الانتخابية. وعلى هذا النحو، فإنها تمثل عوامل محتملة قد تسهم في التوترات المتصلة بالانتخابات، كما قد تسبب في إثارة أعمال العنف.

٤-١ تسجيل الناخبين بطرق إشكالية

مقدمة

تحدّد عملية تسجيل الناخبين أهلية الأفراد في الإدلاء بأصواتهم في يوم الانتخاب. وكقاعدة عامة، فإن أهلية التصويت تعتبر بمثابة شرط مسبق لتسجيل المرشحين.

وتسجيل الناخبين هو عملية معقدة تقنياً وحساسة. ومع احتمال وجود ناخبين بتسجيلات متعددة وسجلات انتخابية قد تحتوي على أسماء أشخاص متوفين أو غير موجودين، ورفض تسجيل ناخبين وتعيين محطات اقتراع محددة لناخبين بطريقة غير صحيحة وعوامل أخرى، فإن مجمل ذلك قد يكون له قدرة على التأثير في النتائج الانتخابية. لذلك، فإن جميع الجهات السياسية الفاعلة المتنافسة في الانتخابات تظل محكومة بالقلق الشديد والخشية من عدم دقة إجراءات تسجيل الناخبين وجودتها. كما أن التلاعب في تسجيل الناخبين، أو حتى مجرد التصور باحتمال حدوث مثل ذلك، قد يؤدي أو يسهم في إثارة أعمال عنف مرتبطة بالانتخابات.

الحالات الحاصلة والعوامل المترابطة

- الانتخابات الرئاسية والتشريعية في غانا عام ٢٠٠٨: شهدت فترة تسجيل الناخبين وقتذاك مخالفات كبيرة، ما أدى إلى إثارة أعمال العنف. وفي شمال غانا، فإن اثنين من الأحزاب السياسية الرئيسية، وهما: الحزب الوطني الجديد (NPP) الحاكم آنذاك، وحزب المعارضة، المؤتمر الوطني الديمقراطي (NDC)، قد عمدا إلى تخريب العديد من مراكز تسجيل الناخبين. وعلاوة على ذلك، فإن الصحفي الذي كان يغطي عملية تسجيل ناخبين دون السن القانونية تعرض لهجوم من قبل الحزب الوطني الجديد وحزب المؤتمر الوطني، في الوقت الذي كان يعكف فيه على الإبلاغ عن تسجيل ناخبين دون السن القانونية. وكان التسجيل غير القانوني لأشخاص قاصرين يثير قلقاً كبيراً، وفقاً لمراقبين محليين.^{٧٥}

^{٧٥} شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة بالقرن الأفريقي (IRIN Africa)، «غانا: قلق منظمات مراقبة حقوق الإنسان من أعمال العنف والمخالفات بمرحلة ما قبل الانتخابات في غانا»، أخبار وتحليلات إنسانية (٧ أغسطس/أب ٢٠٠٨)، وهي متاحة على الموقع التالي، والذي تم الرجوع إليه بتاريخ ٢ سبتمبر/أيلول ٢٠١١: <<http://www.irinnews.org/report.aspx?reportid=79703>>

العوامل المترابطة: ضعف الحملة الإعلامية للناخبين (داخلي)؛ عدم كفاية الأرصد والتمويل والميزانية (داخلي)، واستخدام وسائل الإعلام من قبل الأحزاب السياسية بطرق استفزازية (داخلي).^{٧٦}

مؤشرات يمكن ملاحظتها

- ١) مستوى جودة أداء مراكز تسجيل الناخبين؛
- ٢) إقبال المواطنين (بيانات غير مصنفة حسب نوع الجنس)؛
- ٣) مستوى الموثوقية والأداء في تكنولوجيا تسجيل الناخبين؛
- ٤) عدد المسجلين بنجاح مقابل عدد التسجيلات المرفوضة؛
- ٥) مدى الملاءمة ومستوى الفهم لدى الجهات الفاعلة بشأن إجراءات الشكاوى؛
- ٦) وجود فترة لتدقيق السجلات الانتخابية المؤقتة؛
- ٧) عدد الشكاوى من الرجال والنساء، على حد سواء، بشأن عملية تسجيل الناخبين، و
- ٨) أماكن حصول حوادث العنف وعددها، جراء عمليات تسجيل الناخبين.

جمع البيانات ومنهجية تحليلها

- إجراء دراسات استقصائية دورية مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين بشأن تصوراتهم حول مدى الجودة في عملية التسجيل الجارية، والحصول على وجهات نظرهم فيما إذا كانت الجودة في التسجيل قد تحدد مسبقاً نتائج الانتخابات. كما يجب رسم ردود الفعل لمراقبة مستوى المخاطر والمواقف المتغيرة، وإظهار مستويات الثقة بين الخيارات السياسية المتاحة ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين، مع وضع خريطة للمناطق التي يعتبر تسجيل الناخبين فيها مسألة إشكالية.
- التحقق من توفر سجلات الناخبين المؤقتة ومدى كفاءة إجراءات الشكاوى، مع وضع خريطة للمناطق التي لا تتوفر فيها سجلات مؤقتة للناخبين.
- مراجعة بيانات وسجلات الناخبين وسجلات الطعون المتعلقة بالتسجيل في الهيئات ذات الصلة وديناميكيات تسوية الطعون، مع وضع رسم يبين عدد الشكاوى المقدمة حسب كل منطقة من المناطق، وترميز الخرائط بالألوان وفقاً لذلك.
- جمع البيانات عن الحوادث التي تنطوي على زيادة التوتر والعنف المتعلقة بعمليات التسجيل، وترميز مناطق الخطر بالألوان وفقاً لذلك، مع وضع علامات ثابتة على موقع حصول الحوادث وبيان عددها في كل منطقة على الخريطة.
- إمعان النظر في إمكانية الاستفادة من الخبرات ذات الصلة المستفادة من الانتخابات السابقة، بما في ذلك اعتماد منظور النوع الاجتماعي.

^{٧٦} «بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام ٢٠٠٨»، فبراير/شباط ٢٠٠٩، ص. ١٢، ١٣، ١٤، ١٩، وهي متاحة على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١:

<http://www.euomghana.org/EN/PDF/Final_report/EU_EOM_Final_Report_Ghana.pdf>

٢-٤ تسجيل الأحزاب السياسية والمرشحين بطرق إشكالية

مقدمة

عادة ما تكون الأحزاب السياسية قائمة وموجودة خارج السياق الانتخابي؛ ولكنها تدخل المنافسة في الانتخابات. وعادة ما يتم طلب التسجيل لها لدى الهيئة المسؤولة عن إجراء الانتخابات. وقد تشمل متطلبات التسجيل الأساسية للأحزاب السياسية توفير المعلومات عن هوية الحزب، وثائق بشأن البرنامج الخاص بالحزب، دلائل على مدى التأييد الشعبي للحزب، مدى التغطية الجغرافية للحزب، الشفافية المالية، وغيرها. وقد تشمل متطلبات التسجيل الأساسية لمرشحي الحزب السياسي، إثبات الأهلية للتصويت في دائرة انتخابية معينة ومعلومات إضافية مثل البيانات المالية وغيرها.

مع ذلك، فإن شروط التسجيل يمكن استخدامها كأداة لإستبعاد جماعات أو أفراد من المنافسة الانتخابية، والمشاركة في تقاسم السلطة. كما أن الاستبعاد من العمليات الانتخابية، من خلال الحرمان من التسجيل، قد يولد حوافز لدى الفئات المستبعدة للجوء إلى وسائل عنيفة في متابعة مصالحهم السياسية. وفي كثير من الأحيان، قد يتم استخدام العنف النفسي والجسدي لمنع المرشحين من تسجيل ترشحهم للانتخابات.

الحالات الخاصة والعوامل المترابطة

• الانتخابات البرلمانية في تركيا عام ٢٠١١. إبان شهر ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠٠٩، قررت المحكمة الدستورية حظر حزب المجتمع الديمقراطي (DTP)، وهو حزب موال للأكراد.^{٧٧} وقد ادّعت المحكمة أن حزب المجتمع الديمقراطي كان على صلة مع حزب العمال الكردستاني (PKK) الإرهابي. وقد نظر أنصار حزب المجتمع الديمقراطي، وهم في الأساس من أصل كردي، إلى حظر حزب المجتمع الديمقراطي كحلقة أخرى في سلسلة القمع التي تنتهجها الحكومة التركية بحق الأقلية الكردية. وقد أدى ذلك إلى نشوب مظاهرات ضد الحكومة، لا سيما في منطقة جنوب شرق تركيا التي تقطنها أغلبية من السكان الأكراد. وقد صدرت هناك تقارير بأن متظاهرين من رماة الحجارة قد اشتبكوا مع شرطة مكافحة الشغب.^{٧٨}

العوامل المترابطة: الإقصاء الاجتماعي والسياسي (خارجي)؛^{٧٩} وجود جهات فاعلة مسلحة غير حكومية (خارجي)؛^{٨٠} التمييز القائم على نوع الجنس والعنف (خارجي)؛^{٨١} انتهاكات حقوق الإنسان (خارجي).^{٨٢}

^{٧٧} المفوضية الأوروبية، «تركيا تقرير سير التقدم»، ٢٠١٠ رقم: (٢٠١٠) ٦٦٠، ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠، ص. ٧، ٢١، متوفر على الموقع التالي: http://ec.europa.eu/enlargement/pdf/key_documents/2010/package/tr_rapport_2010_en.pdf

^{٧٨} شبكة سي.أن.أن. (CNN) الإخبارية، «مصرع اثنين من المتظاهرين في اشتباك»، ١٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩، متاحة على الموقع التالي: <http://edition.cnn.com/2009/WORLD/europe/12/15/turkey.kurds/index.html?iref=allsearch>

^{٧٩} هيومن رايتس ووتش، «تركيا: محاكمة أعضاء الحزب الكردستاني انتهاك لحقوق الإنسان»، ١٨ أبريل/نيسان ٢٠١١، متاح على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١١. <<http://www.hrw.org/news/2011/04/18/turkey-kurdish-party-members-trial-violates-rights>>

^{٨٠} هيومن رايتس ووتش «في تركيا، إنه يحبك، وإنه يضربك»، ١٥ يونيو/حزيران ٢٠١١، وهي متاحة على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١١: <<http://www.hrw.org/news/2011/06/15/turkey-he-loves-you-he-beats-you>>

^{٨١} هيومن رايتس ووتش، «في تركيا: إنه يحبك، وإنه يضربك».

^{٨٢} هيومن رايتس ووتش، «تجاهل حقوق في تركيا، والتي يدفع تكلفتها الجميع»، ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠، متاح على الموقع التالي الذي تمت مطالعته بتاريخ ٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١١. <<http://www.hrw.org/news/2010/11/21/ignoring-rights-turkey-and-its-cost-everyone>>

• الانتخابات البرلمانية في روسيا عام ٢٠١١. لقد تم رفض إدراج الحزب الليبرالي للحرية الشعبية (PARNAS) في سجل الأحزاب السياسية قبل موعد الانتخابات البرلمانية المقبلة. كما تعرض أعضاؤه وأنصاره للتهيب وواجهوا ضغوطاً من قبل السلطات الحكومية لإرغامهم على الاستقالة من مناصبهم أو شطب أسمائهم من قائمة الحزب.^{٨٣} كما تم استجواب أعضاء آخرين من قبل الشرطة أو من رجال الأمن عن أسباب انضمامهم للحزب المذكور، وفيما إذا كانوا يفهمون أن عضويتهم في الحزب قد تؤدي إلى البطالة و/أو حرمان أبنائهم من فرص التعليم الجامعي.^{٨٤}

العوامل المترابطة: انتهاكات حقوق الإنسان (خارجي)؛ وجود جهات فاعلة مسلحة غير تابعة للدولة (خارجي)؛^{٨٥} التمييز القائم على نوع الجنس والعنف (خارجي).^{٨٦}

• الانتخابات التشريعية والرئاسية في الفلبين عام ٢٠١٠. شابت الحملة الانتخابية أعمال عنف. وفي يوم واحد فقط، تم اختطاف مجموعة من ٥٧ شخصاً، من بينهم أقارب سياسيين محليين، ومحامين وصحفيين، على أيدي رجال مسلحين ينتمون إلى جيش خاص بأحد أمراء الحرب على علاقة وثيقة مع الرئيسة القائمة آنذاك، غلوريا ماكاباغال -أرويو (Gloria Macapagal-Arroyo)، من حزب لاكاس المسيحي-الإسلامي الديمقراطي (Lakas-Kampi-CMD). وجرى قتل أفراد المجموعة، حيث عثر على جثثهم فيما بعد.^{٨٧} وكانت المجموعة، مؤلفة في معظمها، من نساء كن متوجهات نحو مكتب انتخابي للإعلان عن، وتقديم ملف ترشيح لمنصب نائب عمدة بلدة «بولوان-Buluan» قبل اختطاف المجموعة وقتل جميع أفرادها.^{٨٨}

العوامل المترابطة: وجود العناصر المسلحة غير التابعة للدولة (خارجي)؛^{٨٩} انتهاكات حقوق الإنسان (خارجي).^{٩٠}

مؤشرات يمكن ملاحظتها

(١) مستوى الصعوبة أو السهولة المرتبطة بتلبية متطلبات تسجيل الأحزاب والمرشحين:

أ. المتطلبات القانونية (التسجيل المسبق للتنظيم السياسي، تسجيل المرشحين، بلد المولد، البيانات الموقعة، الخ)؛

^{٨٣} شبكة سي.أن.أن (CNN) الإخبارية، «روسيا ترفض تسجيل الحزب الليبرالي؛ والولايات المتحدة «خاتبة الأمل»، ٢٢ يونيو/حزيران ٢٠١١، متاحة على الموقع التالي الذي تمت مطالعته بتاريخ ٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١١: <http://edition.cnn.com/2011/WORLD/europe/06/22/russia.party.elections/index.html?eref=edition_europe&utm_source=feedburner&utm_medium=feed&utm_campaign=Feed%3A+rss%2Fedition_europe+%28RSS%3A+Europe%29>

^{٨٤} مايكروسوفت وشركة الإذاعة الوطنية (MSNBC)، «منع حزب المعارضة الروسية الجديد من الانتخابات»، ٢٢ يونيو/حزيران ٢٠١١، متاح بالموقع التالي، الذي جرى الاطلاع عليه بتاريخ ٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١١: <http://www.msnbc.msn.com/id/43491101/ns/world_news-europe>

^{٨٥} هيومن رايتس ووتش، «السجناء القوقازيون (أو كيف لا تتعامل مع التشدد في داغستان)»، ٢ مارس/آذار ٢٠١١، متاح بالموقع التالي، الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ ٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١: <<http://www.hrw.org/news/2011/03/02/caucasiahn-prisoners-or-how-not-deal-militancy-dagestan>>

^{٨٦} هيومن رايتس ووتش، «روسيا: الشيشان تفرض قواعد اللباس الإسلامي»، ١٠ مارس/آذار ٢٠١١، متاح بالموقع التالي، الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ ٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١: <<http://www.hrw.org/news/2011/03/10/russia-chechnya-enforcing-islamic-dress-code>>

^{٨٧} مجموعة الأزمات الدولية، «الفلبين: بعد مذبحه ماغوينداناو (Maguindanao Massacre)»، تقرير إيجاز حول آسيا رقم: ٩٨ (٢١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩)، ص ١، متاح بالموقع التالي: <<http://www.crisisgroup.org/~media/Files/asia/south-east-asia/philippines/b98%20The%20Philippines%20After%20the%20Maguindanao%20Massacre.ashx>>

^{٨٨} «تقارير عن مصرع ٢١ شخصاً، و٢٢ مفقوداً في عمليات خطف مرتبطة بالانتخابات الفلبينية»، نيويورك تايمز، ٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩، متاحة بالموقع التالي: <<http://www.nytimes.com/2009/11/24/world/asia/24phils.html>> ومجموعة الأزمات الدولية، «الفلبين: بعد مذبحه ماغوينداناو»، ص ١.

^{٨٩} مجموعة الأزمات الدولية، «الفلبين: التوترات قبل الانتخابات في وسط مينداناو (Mindanao)»، تحديث بلاغ إيجاز، إيجاز حول آسيا رقم ١٠٣ (جاكرتا/ بروكسل، ٤ مايو/أيار ٢٠١٠)، ص ٣، ٥، متاح على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١١: <<http://www.crisisgroup.org/~media/Files/asia/south-east-asia/philippines/B103%20Philippines%20-%20Pre-election%20Tensions%20in%20Central%20Mindanao.pdf>>

^{٩٠} هيومن رايتس ووتش، «الفلبين: المزيد من الكلام بدلاً من الأعمال عن حقوق الإنسان»، ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١، متاح بالموقع التالي، الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ ٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١: <<http://www.hrw.org/news/2011/01/25/philippines-more-talk-action-human-rights>>

- ب. المتطلبات المالية (ودائع التسجيل والرسوم والإعلانات المالية، الخ)؛
- ج. المتطلبات اللوجستية (الجدول الزمني والمكان الذي قد يتم التسجيل فيه، الخ)؛ و
- د. متطلبات النوع الاجتماعي (إدراج المرشحين من الجنس الآخر في قوائم الترشيح)؛
- (٢) الصفة التمثيلية الجغرافية والاجتماعية، ومدى شمولية الأحزاب السياسية؛
- (٣) عدد الحوادث التي تنطوي على العنف الجسدي والنفسي ضد مرشحي الأحزاب المرتقبين، وتصنيفها حسب نوع الجنس، خلال الانتخابات التمهيدية وفي فترة التسجيل؛
- (٤) عدد التسجيلات الحزبية الناجحة/ عدد التسجيلات المرفوضة؛
- (٥) عدد الأحزاب الصغيرة (مثل الأحزاب التابعة لغيرها، أو محدودة الأعضاء) المنضوية تحت لواء ائتلاف الحزب الحاكم (أو حزب المعارضة الرئيسي)، والتي تعمل على تميع المشهد الانتخابي وإضعاف المعارضين المحتملين، و
- (٦) عدد الشكاوى الواردة ومعالجتها، فيما يتعلق بتسجيل الأحزاب والمرشحين.

منهجية جمع البيانات وتحليلها

- ضرورة الحصول على لمحة عامة من قبل إحدى بيوت الخبرة أو الاستشارة بشأن الإطار القانوني لتسجيل الأحزاب السياسية والمرشحين وتحليل آثارها، ووضع خريطة لمناطق معينة حيث قد تعمل متطلبات تسجيل الأحزاب على إقصاء وتنحية الجماعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية أو الجغرافية مثل النساء والشباب، وحرمانهم من التسجيل في المسابقات السياسية.
- استعراض قيود الأحزاب والمرشحين وسجلات الطعون المتعلقة بالتسجيل وديناميكيات تسوية القضايا، ووضع رسوم بيانية توضح عدد الشكاوى الحزبية الداخلية المقدمة من المرشحين وجدولتها حسب المناطق الجغرافية، مع وضع رسوم أيضا لتبيان عدد الشكاوى بين الأحزاب ونظم التسجيل فيها، وتبويبها حسب المناطق الجغرافية التي تحصل فيها، بالإضافة إلى استخدام خرائط للتأشير على المناطق التي حرمت الأحزاب السياسية من التسجيل فيها.
- جمع البيانات عن حوادث العنف خلال الانتخابات التمهيدية وطوال فترة التسجيل، وترميز مناطق الخطر بالألوان تبعاً لذلك، مع وضع إشارات ثابتة في المواقع التي شهدت حصول بعض الحوادث فيها، وبيان عدد الحوادث الحاصلة في كل منطقة.
- الأخذ بعين الاعتبار الخبرات المكتسبة ذات الصلة بالانتخابات الماضية، وبضمنها ما يتعلق بالنوع الاجتماعي.

٤-٢ اعتماد المراقبين المحليين والدوليين بطرق إشكالية

مقدمة

يُضفي المراقبون المحليون والدوليون في كثير من الأحيان الشرعية على الانتخابات، كما قد يعملون على حمايتها من التزوير الانتخابي. ومن الشائع جداً، أن الجمهور يضع قدراً كبيراً من الثقة في الاستنتاجات التي يتوصلون إليها.

ومع ذلك، فإن الأنظمة الاستبدادية تميل للحد من وجود المراقبين الدوليين ورفض تسجيل مجموعات المراقبة المحلية. وفي حالة المراقبة المحلية، فإن الأنظمة قد تلجأ أيضاً إلى أساليب التهيب في محاولة للتأثير على تقاريرهم. كما قد يُنظر إلى عمليات اعتماد المراقبين بطرق إشكالية كجزء من الاستعدادات للتلاعب في نتائج الانتخابات، مما قد يسهم بالتالي في زيادة التوتر ورفض النتائج و/ أو تفشي العنف الانتخابي.^{٩١}

الحالات الحاصلة والعوامل المترابطة

- الانتخابات البلدية في نيكاراغوا عام ٢٠٠٨: لقد تم منع وحرمان منظمة الدول الأمريكية (OAS) والاتحاد الأوروبي (EU)، ومركز كارتر من الحصول على شهادات اعتماد لمراقبة الانتخابات البلدية في نيكاراغوا. وعلاوة على ذلك، فإن المراقبين المحليين مثل منظمة الأخلاقيات والشفافية قد حُرِّموا أيضاً من الوصول إلى مراكز الاقتراع. وعقب إعلان النتائج، فإن المؤيدين والمعارضين لحزب الساندينيستا- Sandinista اليساري قد تبادلوا الاتهامات بتزوير الانتخابات (خلال الاقتراع وفي عمليات الفرز). وقد انتهت الاحتجاجات بوقوع اشتباكات عنيفة مما تسبب في ثماني إصابات، من بينها اثنان من القتلى. وقد تم توجيه انتقادات دولية للحكومة الحالية بسبب عدم السماح للمراقبين الدوليين بمراقبة عملية الاقتراع وعمليات الفرز. ومع ذلك، فإن حزب الرئيس المنتهية ولايته دانيال أورتيغا-Daniel Ortega، الذي حصل على أغلبية الأصوات، قد رفض تلك الانتقادات الموجهة لهم، زاعماً أن المراقبين قد حرموا من الوصول بإعتبارهم مُمَوَّلين من قبل القوى الخارجية.^{٩٢}

العوامل المترابطة: التمييز القائم على نوع الجنس والعنف (خارجي).^{٩٣}

مؤشرات يمكن ملاحظتها

- (١) مستوى الصعوبة المترابطة بإعتماد المراقبين المحليين والدوليين؛
- (٢) عدد طلبات الاعتماد المرفوضة، والبؤر الجغرافية المحتملة (وتصنيف البيانات حسب النوع الاجتماعي أو الجنس)؛
- (٣) عدد الشكاوى المتعلقة بالملاحظات المرفوضة؛ و
- (٤) عدد حوادث التخويف المذكورة من قبل المراقبين.

^{٩١} انظر «مراقبو نزاهة الانتخابات»، وهو متاح على شبكة المعرفة الانتخابية (ACE) بالموقع التالي: <http://aceproject.org/ace-en/topics/ei/eid?toc>.

^{٩٢} «تزيير الانتخابات في نيكاراغوا»، وول ستريت جورنال، ٢٤ نوفمبر/نشرين الثاني ٢٠٠٨، متاح بالموقع التالي، الذي تمت مطالعته بتاريخ ٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١١: <http://online.wsj.com/article/SB122748875503551983.html>، ومحطة الأخبار البريطانية (BBC)، ضحايا مصادمات الانتخابات في نيكاراغوا، ١١ نوفمبر/نشرين الثاني ٢٠٠٨، متاح بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ ٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١١: <http://news.bbc.co.uk/2/hi/7721253.stm>.

^{٩٣} هيومن رايتس ووتش، «نيكاراغوا: الإصلاح الجنائي يشكل اعتداء على حقوق الإنسان» (٢٠٠٦)، متاح على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ ٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١١: <http://www.hrw.org/news/2006/10/25/nicaragua-penal-reform-constitutes-assault-human-rights>

جمع البيانات ومنهجية تحليلها

- طلب إجراء لمحة عامة من خبير بشأن الإطار القانوني لإعتماد المراقبين المحليين والدوليين.
- تحديد الجماعات والمنظمات المحرومة من الحصول على المراقبة. وإذا كانت تلك محددة بصورة جغرافية، ينبغي إظهار ذلك على الخارطة. وكلما أمكن ذلك، فإنه يتعين تصنيف البيانات حسب نوع الجنس.
- إجراء مقابلات مع منظمات المراقبة الوطنية والدولية فيما يتعلق بأرائهم حول عملية الاعتماد، والحصول على أعداد المراقبين المنتشرين، مع ملاحظة سير الأحداث والتغطية الجغرافية، واستخدام خرائط للإشارة إلى مناطق انتشار المراقبين، وتحديد الثغرات المحتملة.
- مسح واستطلاع آراء المواطنين فيما يتعلق بمستوى الثقة في مختلف مجموعات مراقبة الانتخابات، ووضع رسم بياني لإيضاح مستوى الثقة الشعبية، مع إنتاج خرائط جغرافية لتقديم البيانات.
- مراجعة التقارير والمواد المنشورة سابقاً أو في الأوقات الحالية من قبل المراقبين الدوليين والمحليين فيما يتعلق بتخويف المراقبين. وإذا ما حصل التخويف في مناطق جغرافية محددة، فإنه يتعين الإشارة على الخرائط للمناطق والمواقع المحددة التي تعرض فيها المراقبون للترهيب.
- الأخذ بعين الاعتبار الخبرات المكتسبة ذات الصلة بالانتخابات الماضية، وبضمنها ما يتعلق بالنوع الاجتماعي.

٥. الحملات الانتخابية

تعمل الأحزاب السياسية على استغلال فترة الحملة الانتخابية لتعزيز برامجها السياسية ومواجهة الآراء السياسية للجهات السياسية المنافسة أو الفاعلة الأخرى. وتتيح الحملات الانتخابية للمواطنين الحصول على فهم أفضل للخيارات السياسية المختلفة وتحديد أي من الفرقاء سيصوتون له. وخلال فترة الحملة الانتخابية، فإن الأحزاب السياسية تستخدم إستراتيجيات مختلفة للوصول إلى الناخبين وطلب المؤازرة والدعم منهم. كما تعمل على تنظيم التجمعات والمسيرات السياسية، وعرض المواد الترويجية والإعلانات في وسائل الإعلام لتحسين صورتها وإعلاء سمعتها وعرض رؤيتها ومنظورها السياسي. كما أن الظهور في وسائل الإعلام له أهمية خاصة؛ باعتبار أن المناقشات عبر وسائل الإعلام تلعب دوراً كبيراً في مسألة كسب المؤازرة والتأييد الشعبي من الناخبين.

ومع ذلك، فإن عدم المساواة في الوصول إلى وسائل الإعلام — وخاصة فيما بين النساء والرجال وبين الحزب الحاكم والمعارضة — تثير رسائل ومظاهر إعلامية استفزائية، كما تؤدي الحملات الدعائية الانتخابية العنيفة إلى تفشي العنف المرتبط بالانتخابات، بما في ذلك العنف القائم على نوع الجنس، في العديد من السياقات المختلفة.

١-٥ عدم المساواة والمحاباة في الوصول إلى وسائل الإعلام

مقدمة

تستخدم الأحزاب السياسية وسائل الإعلام المختلفة خلال فترة الحملة الانتخابية لبث رسائلها ونداءاتها للحصول على الدعم الشعبي. وعلى الرغم من أن دور وسائل الإعلام الاجتماعية وأهميتها على شبكة المعلومات الإلكترونية (الإنترنت) آخذان في التزايد بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، فإن وسائل الإعلام التقليدية، مثل الإذاعة والتلفزيون ووسائل الإعلام المطبوعة، خلال فترات الحملات الانتخابية تعتبر هي الأكثر أهمية في معظم السياقات القطرية.

كما أن المحسوبية من جانب وسائل الإعلام المملوكة للدولة تجاه محاباة المرشحين والأحزاب الحالية في الحكم — من حيث تقديم التقارير المتحيزة والتمييز بين الجنسين في تغطية الأحداث وإعداد التقارير، وأوقات التغطية الإعلامية، والتمييز ضد المعارضين السياسيين، وتقديم التقارير غير الأخلاقية، الخ، غالباً ما تكون عاملاً في رفع حدة التوتر. ومن جهة أخرى، فإن وسائل الإعلام الخاصة قد تعتمد نفس الممارسات لإضفاء صور البطولة على مرشحيها المفضلين، وتصبح بمثابة أدوات تحريض سياسية بدلاً من دورها المفترض كوسائل تسهيل وتيسير للحملة الانتخابية. ومن شأن مثل هذا السيناريو، زيادة حدة التوتر المرتبط بالانتخابات وتوفير الوقود لإضرام نيران العنف الموجهة ضد المعارضين السياسيين والصحفيين.

الحالات الحاصلة والعوامل المترابطة

- الانتخابات البرلمانية الكمبودية عام ٢٠٠٨: كانت الغالبية العظمى من شبكات وسائل الإعلام منحازة تجاه حزب الشعب الكمبودي (CP) خلال الانتخابات، مما شكل انتهاكاً مباشراً لقواعد الحملة الانتخابية الكمبودية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن صحفياً يعمل في جريدة صادرة باللغة الخميرية، تُدعى (مونيكسيكار- Moneaksekar)، وهي صحيفة تابعة إلى حزب سام رينسي (Sam Rainsy Party -SRP) المعارض، قد جرى اغتياله في العاصمة بنوم بنه - Phnom Penh مع ابنه قبل أسبوعين تقريباً من يوم الانتخاب. وكان الصحفي القتيل معروفاً جداً بمقالاته النقدية ضد أوجه الفساد الحكومي. وفي ضوء حقيقة عدم إلقاء القبض على أحد بتهمة جريمة القتل، فإن ذلك كان اعتُبر بمثابة إرسال تحذير للصحفيين الآخرين وأعضاء

المعارضة بأن الحكومة ستعمل على تأمين الحصانة والإفلات من العقاب في التعامل مع المعتدين على مَنْ يمارسون النقد.^{٩٤}

العوامل المترابطة: تسجيل الناخبين بطرق إشكالية (داخلي)؛ ضعف الحملة الإعلامية للناخبين (داخلي)^{٩٥}؛ إجراء العمليات يوم الانتخابات بصورة إشكالية (داخلي)؛ سوء إدارة الدور النهائي في الطعون الانتخابية (داخلي)؛ حضور جهات فاعلة مسلحة غير تابعة للدولة (خارجي)؛ سوء إدارة نتائج الانتخابات (داخلي).^{٩٦}

مؤشرات يمكن ملاحظتها

- (١) وجود ونوعية أحكام مدونة قواعد السلوك لوسائل الإعلام خلال الحملات الانتخابية، سواء وسائل الإعلام المملوكة للدولة أو تلك المملوكة للقطاع الخاص؛
- (٢) تفعيل أحكام مدونة قواعد السلوك لوسائل الإعلام؛
- (٣) وجود آليات تكفل الوصول لوسائل الإعلام بصورة متساوية للأحزاب السياسية خلال فترة الحملة الانتخابية؛
- (٤) مستوى الحساسية بين الجنسين من تقارير وسائل الإعلام والتغطية؛
- (٥) مستوى المساواة من حيث الوقت المخصص ونزاهة التقارير؛ و
- (٦) عدد الشكاوى التي تلقتها الهيئات الانتخابية لتسوية المنازعات بشأن عدم المساواة والمحاباة والمحسوبية في الوصول إلى وسائل الإعلام.

^{٩٤} منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو - Unesco)، «كمبوديا: وسائل الإعلام المتحيزة في كمبوديا تنزع الشرعية الانتخابية، تصريح لمنظمة هيومن رايتس ووتش»، ٤ أغسطس/أب/٢٠٠٨، متاح على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١١:

<<http://www.unescobkk.org/education/efa/efanews/news-details/article/cambodia-media-bias-delegitimises-election-says-human-rights-watch/>>

^{٩٥} بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في كمبوديا، بيان أولي، «الانتخابات الكمبودية عام ٢٠٠٨ تظهر بعض التقدم ولكنها لا تزال أقل من المعايير الدولية الرئيسية»، بنوم بنه Phnom Penh، ٢٩ يوليو/تموز ٢٠٠٨، ص. ١، متاح على الموقع التالي، الذي تمت مطالعته بتاريخ ٧ نوفمبر/تشرين الأول ٢٠١١:

<http://www.eucomcambodia.org/English/PDF/preliminary/EU%20EOM%20Preliminary%20Statement%2029%20July_eng.pdf>

^{٩٦} لجنة انتخابات حرة ونزيهة في كمبوديا COMFREL، «٢٠٠٨ انتخابات الجمعية الوطنية»، [٢٠٠٨]، ص. ١٠، ٢٧، ٣٧، ٤٣، ٤٤، بالموقع التالي، الذي تمت مطالعته بتاريخ ٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١:

<<http://aceproject.org/ero-en/regions/asia/KH/Cambodia-Final-Assessment-and-Report-on-the-2008-1/view>>

جمع البيانات ومنهجية تحليلها

- تحديد جميع الهيئات والمنهجيات القائمة لرصد وسائل الإعلام، بما في ذلك من منظور النوع الاجتماعي. ووضع خريطة التغطية الجغرافية وتحديد الثغرات المحتملة؛
- تحديد الإطار القانوني المتعلق بتنظيم سلوك وسائل الإعلام على نطاق واسع، والوثائق أو الأحكام التي تنظم الوصول إلى وسائل الإعلام خلال فترة الحملة الانتخابية المحددة، ومراقبة تنفيذها مباشرة أو بالشراكة مع هيئات رصد وسائل الإعلام أو المنظمات القائمة، إضافة إلى وضع رسم بياني لانتهاكات قواعد التواصل مع وسائل الإعلام مع مرور الوقت، وإنتاج خرائط للإشارة إلى المناطق التي تحدث فيها انتهاكات بشكل متكرر أكثر من غيرها ووسائل الإعلام المرتبطة بذلك.
- مراجعة الشكاوى الرسمية المتعلقة بالمساواة في الوصول إلى وسائل الإعلام؛ ليس فقط عبر الأحزاب السياسية ولكن فيما بين المرأة والرجل أثناء الحملة الانتخابية. كما يجب وضع رسم بياني لعدد الشكاوى المتعلقة بوسائل الإعلام الفردية، ووضع خريطة توضح الانتشار الجغرافي للشكاوى، وتحديد فيما إذا كانت الشكاوى مُقدمة من قبل جماعات سياسية معينة أو من أقليات اجتماعية أو ديموغرافية.
- الأخذ بعين الاعتبار الخبرات المكتسبة ذات الصلة بالانتخابات الماضية، وبضمنها ما يتعلق بالنوع الاجتماعي.

٢-٥ استخدام الأحزاب السياسية للإعلام بطرق استفزازية

مقدمة

توفر الحملات الإعلامية تقليدياً، مساحة فريدة لخيارات سياسية مختلفة لمواجهة الآراء السياسية من الخصوم. وفي جميع السياقات، بما في ذلك الديمقراطيات الراسخة والانتقالية على السواء، فإن المناقشات السياسية التي تُسهّل إجرائها وسائل الإعلام الأساسية تلعب دوراً هاماً في إعلام الناخبين حول خيارات السياسات العامة المتاحة، وكسب تأييد الناخبين.

وعلى الرغم من احتمال استخدام وسائل الإعلام كمنبر لعرض القضايا ومواجهة الحجج السياسية للمنافسين، فإن الحملات الانتخابية في كثير من الأحيان تتحول إلى حملات كلامية للمهاترة والحط أو الانتقاص من قدر الآخرين وإشاعة الكراهية بين الناس. وفي كثير من المجتمعات، فإن الشائعات تجاه المرأة في الحياة السياسية تميل إلى التركيز على تقويض قدرتها على القيادة مقارنة مع الرجال، استناداً إلى مزاعم افتراضية بأن الرجال يولدون بصفاتهم قادة. وفي بعض الأحيان، فإن عدداً من الأحزاب السياسية تستغل فرص الحملة الانتخابية لغايات سيئة عند وصولها إلى وسائل الإعلام، وذلك باللجوء إلى فبركة ونشر بيانات كاذبة، وخلق تهديدات وهمية وشعور بانعدام الأمن من أجل حشد الدعم والتأييد لنفسها. وغالباً ما تؤدي مثل تلك الحملات إلى نتائج عنيفة.

الحالات الخاصة والعوامل المترابطة

- الانتخابات الرئاسية والتشريعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) عام ٢٠٠٦: خلال فترة الحملة الانتخابية، تم الإبلاغ عن وقوع عدد من الحوادث وتبادل خطابات الكراهية.^{٩٧} وقد انخرط في تبادل خطابات الكراهية اثنان من القادة السياسيين المتنافسين، وهما الرئيس القائم آنذاك، جوزيف كابيلا (Joseph Kabila)، من حزب الشعب للبناء والتنمية (PPRD)، ونائب الرئيس جان بيير بيمبا (Jean-Pierre Bemba) من حركة تحرير الكونغو (MLC)، وكانت خطابات الكراهية في الحملات الانتخابية تأخذ أبعاداً عرقية. وعلى سبيل المثال، كان شعار حملة بيمبا هو «الكونغولية مئة في المئة» إشارة إلى أصول كابيلا الأجنبية (التنزانية أو الرواندية). كما أظهرت القناة التلفزيونية الخاصة لبيمبا صور الفظائع المرتكبة من قبل كابيلا أثناء الحرب الأهلية في السنوات ما بين ١٩٦٣-٢٠٠٨. وقد حفزت إعلانات وسائل الإعلام أيضاً الناس للهجوم على رئيس لجنة الانتخابات. وكان لتلك الخطابات عواقب وخيمة لجهة إثارة العنف الانتخابي خلال مسيرة حزب سياسي في مدينة كينشاسا، حيث قتل أنصار بيمبا ستة أشخاص، وكان أغلب الضحايا من ضباط الشرطة. وقد عمد معسكر كابيلا لإستخدام الحدث لصالحه من خلال عرض صور لضباط الشرطة القتلى على شاشات تلفزيون حزب الشعب للبناء والتنمية التابع له، بهدف إلحاق العار بحركة تحرير الكونغو والتسبب في توجيه الازدراء والتحقيق لها.^{٩٨}

^{٩٧} مجموعة الأزمات الدولية، «تأمين انتخابات الكونغو: دروس من المواجهة في كينشاسا»، نشرة آسيا للإيجاز الإعلامي رقم ٤٢ (٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦)، ص ٥، متاح على الموقع التالي:

<<http://www.crisisgroup.org/~media/Files/africa/central-africa/dr-congo/B042%20Securing%20Congos%20Elections%20Lessons%20from%20the%20Kinshasa%20Showdown.pdf>>

^{٩٨} مجموعة الأزمات الدولية، «تأمين الانتخابات في الكونغو»، ص ٥. لمزيد من المعلومات عن جمهورية الكونغو الديمقراطية وخطب الكراهية، راجع: الدكتورة جوهانا فولهاردت - Johanna Vollhardt، وآخرون، «تفكيك خطاب الكراهية في جمهورية الكونغو الديمقراطية: حملة توعية وسائل الإعلام النفسي»، مجلة دراسات الكراهية، ١٧ مايو/أيار ٢٠٠٧، متاح على الموقع التالي: <<http://guweb2.gonzaga.edu/againstthate/journal5/GHS105.pdf>>

العوامل المترابطة: وجود العناصر المسلحة غير التابعة للدولة (خارجي): انتهاكات حقوق الإنسان (خارجي):^{٩٩} تسجيل الناخبين بطريقة إشكالية (داخلي): فرز الأصوات وعدّها وتبويبها بطريقة إشكالية (داخلي).^{١٠٠}

مؤشرات يمكن ملاحظتها

- ١) المدى الجغرافي ومعدل تواتر الحملات الإعلامية الاستفزازية؛
- ٢) نوع وسائل الإعلام التي تم تسجيل الحملات الاستفزازية فيها؛
- ٣) نوع ملكية وسائل الإعلام التي تم تسجيل الحملات الاستفزازية فيها؛
- ٤) الجهات السياسية الفاعلة المشاركة في الحملات الاستفزازية عبر وسائل الإعلام، و
- ٥) محتوى الرسائل الاستفزازية، بما في ذلك الصور النمطية بين الجنسين والرسائل المُتحيّزة ضد المرأة.

منهجية جمع البيانات وتحليلها

- جراء رصد واسع لوسائل الإعلام، أو إقامة علاقات تعاون مع وكالات رصد وسائل الإعلام والمنظمات للحصول على بيانات حول الحملات الاستفزازية عبر وسائل الإعلام من قبل الأحزاب السياسية. واستخدام الرسوم البيانية والخرائط لمراقبة الاتجاهات والإشارة إلى البعد الجغرافي المرتبط بالحملات الاستفزازية.
- التمييز بين الجهات الفاعلة المشاركة في الحملات الاستفزازية من حيث انتماءاتهم السياسية، مراكزهم في التسلسل الهرمي للحزب، نوع الجنس، والنفوذ الجغرافي، مع اعتماد استخدام الخرائط والرسوم البيانية لعرض البيانات.
- تقييم خطورة الحوادث والتمييز بينها من حيث قدرتها على زيادة مخاطر العنف ذات الصلة بالانتخابات، واستخدام الرسوم البيانية لمراقبة اتجاهات المخاطر، والخرائط للإشارة إلى المناطق الجغرافية الأكثر سخونة وخطورة.
- استعراض سجل الطعون الرسمية المتعلقة باستخدام بعض الأحزاب السياسية لوسائل الإعلام بشكل غير مناسب خلال الحملات الانتخابية، ودراسة مدى كفاءة وملاءمة الاستجابات لها، مع رسم الخرائط ووضع البيانات.
- الأخذ بعين الاعتبار الخبرات المكتسبة ذات الصلة بالانتخابات الماضية، وبضمنها ما يتعلق بالنوع الاجتماعي.

^{٩٩} مجموعة الأزمات الدولية، «الانتخابات في الكونغو: صنع أو كسر السلام»، تقرير أفريقيا رقم ١٠٨ (٢٧ أبريل/نيسان ٢٠٠٦)، ص ٧، وهو متاح على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١١:

<http://www.crisisgroup.org/~media/Files/africa/central-africa/dr-congo/Congos%20Elections%20Making%20or%20Breaking%20the%20Peace.pdf>

^{١٠٠} مجموعة الأزمات الدولية، «تأمين الانتخابات في الكونغو»، ص ٦، ٧، الوصول للموقع بتاريخ: ٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

٥-٢ المسيرات الحزبية الاستغزارية

مقدمة

تعمل الأحزاب السياسية على تنظيم مسيرات في فترات الحملات الانتخابية، لتعزيز الروابط بين القيادة السياسية ونشطاء وأنصار الحزب. كما تعتبر المسيرات الانتخابية أيضاً بمثابة مظاهرات لإستعراض القوة وإظهار الوحدة والسلطة.

وفي المجتمعات المعرضة للصراعات، حيث غالباً ما تتوافق الانقسامات السياسية مع الانقسامات الاجتماعية والتمييز بين الجنسين، فإن المهرجانات الانتخابية تعتبر مناسبات تنطوي على مخاطر عالية. كما أن الروح التي تسود في الحشود، والخطب الملتهبة بالحماسة والكراهية قد تؤدي إلى إشعال أعمال العنف، سواء كانت نية منظمي المهرجانات على نحو ذلك أم لم تكن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإجراءات المتخذة للحد من، أو إعاقة، أو منع المنافسين من عقد التجمعات السياسية، قد تثير ردود فعل عنيفة.

الحالات الحاصلة والعوامل المترابطة

- الانتخابات الرئاسية في أذربيجان عام ٢٠٠٣: خلال فترة الحملة الانتخابية، سجلت فرق المراقبين الدوليين حالات حرمان لمرشحي المعارضة من حق استخدام أماكن للتجمع بقرار من السلطات المحلية، حيث رفضت السلطات المحلية في العاصمة باكو، السماح لزعيم حزب المعارضة، عيسى قمبر (Isa Gambar)، من حزب المساواة (Musavat)، بتنظيم مسيرة في دار للسينما. وتجمع مئات من مؤيدي الحزب خارج دار السينما للتظاهر ضد ذلك القرار، وكتعبير لإظهار دعمهم لمرشحهم بحكم الأمر الواقع. وقد استخدمت الشرطة العنف لتفريق المظاهرات، الأمر الذي أدى إلى جرح عشرات الأشخاص، بمن فيهم عدد من الصحفيين والمدنيين.^{١٠١}
- العوامل المترابطة: سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (خارجي)؛ اعتماد المراقبين المحليين بطرق إشكالية (داخلي)؛^{١٠٢} انتهاك حقوق الإنسان (خارجي).^{١٠٣}
- الانتخابات البرلمانية في نيبال عام ٢٠٠٨: في منطقة (تاراي- Tarai) عقد حزب المؤتمر النيبالي اجتماعات جماهيرية حاشدة، إلا أنه تم إيقافها من قبل أحزاب (المادھيسي- Madhesi) السياسية بفعل تهديدات العنف والتفجيرات.^{١٠٤}
- العوامل المترابطة: وجود العناصر المسلحة غير التابعة للدولة (خارجي).^{١٠٥}

مؤشرات يمكن ملاحظتها

- (١) نطاق مسيرات الحزب السياسي (الأحزاب، الأحداث، المواقع، والتردد أو التكرار)؛
- (٢) عدد حالات التجمعات الحزبية المحظورة من قبل السلطات ذات الصلة؛

^{١٠١} هيومن رايتس ووتش، «سحق المعارضة»، ٢٢ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤، ص. ١٢، متاح بالموقع: <<http://www.hrw.org/en/node/12183/section/6>>

^{١٠٢} هيومن رايتس ووتش، «أذربيجان: الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٣»، ورقة إيجاز، ١٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣، ص. ٤، ١٧، متوفرة على الموقع التالي الذي تمت مطالعته بتاريخ ٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١: <<http://www.hrw.org/legacy/backgroundunder/eca/azerbaijan/azerbaijan-elections2003.pdf>>

^{١٠٣} هيومن رايتس ووتش، «أذربيجان: الانتخابات المسروقة واستقرار بالنفط»، ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣، متاح على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ ٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١: <<http://www.hrw.org/news/2003/10/19/azerbaijan-stolen-election-and-oil-stability>>

^{١٠٤} مركز كارتر، «مراقبة انتخاب الجمعية التأسيسية في نيبال عام ٢٠٠٨» أبريل/نيسان ٢٠٠٨، ص. ٣٥-٣٦، متاح على الموقع التالي: <http://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/FinalReportNepal2008.pdf>

^{١٠٥} مجموعة الأزمات الدولية، «الانتخابات في نيبال: ثورة سلمية؟» تقرير آسيا رقم ١٥٥ (٢٠٠٨)، ص. ١٠، ١١، متاح بالموقع التالي، الذي تمت مطالعته بتاريخ ٢٦ سبتمبر/أيلول ٢٠١١: <http://www.crisisgroup.org/~media/Files/asia/south-asia/nepal/155_nepal_s_elections___a_peaceful_revolution.pdf>

- (٣) فعالية الترتيبات الأمنية الموضوعية لمنع العنف المرتبط بالحملة؛
- (٤) مدى استخدام اللغة التحريضية، القوالب النمطية للجنسين، وخطابات الكراهية؛
- (٥) عدد حوادث العنف أو المواجهات التالية للتجمعات والحشود السياسية؛
- (٦) الخيارات السياسية المعنية، و
- (٧) عدد الضحايا (بيانات مصنفة حسب نوع الجنس).

جمع البيانات ومنهجية تحليلها

- جمع البيانات بشأن التجمعات الحزبية السياسية المخطط لها والمصرح بها من قبل السلطات المسؤولة عن إصدار الموافقات والتصاريح لها على مختلف المستويات، مع ضرورة إجراء مراجعة للبيانات من قبل الجهات السياسية المعنية، واستخدام الرسوم البيانية لإظهار ديناميكية الأحداث طوال فترة الحملة. كما يجب رسم خرائط للمواقع الجغرافية التي حصلت فيها التجمعات السياسية، وتحديد الأحداث ذات الخطورة العالية، مع استخدام أحجام مختلفة للعلامات لتمييز حجم ونطاق مختلف المناسبات عن بعضها البعض.
- جمع وتحليل المعلومات عن ترتيبات القطاعات الأمنية المحيطة بتجمع حزب سياسي. وتقييم ما إذا كان حجم الانتشار الأمني يتوافق مع حجم الحدث، وإذا ما كان ذلك يعكس بصورة كافية المخاطر المرتبطة مع الحدث، واستخدام الخرائط لبيان حجم الانتشار الأمني، وتفقد الخرائط التي تبين حجم ومخاطر التجمعات السياسية.
- مراقبة شبكات الرصد، أو الاتصال بها للحصول على سجلات الخطابات الملتهبة والقوالب النمطية للجنسين وخطب الكراهية في التجمعات الحزبية.
- تسجيل الحوادث المرتبطة مع الحملة الانتخابية لحزب سياسي أثناء التجمعات الحزبية أو بعدها، بما في ذلك الحصول على معلومات بشأن الجناة والضحايا، وتوزيعها حسب نوع الجنس. والحصول على تقارير الشرطة الرسمية وتقارير وسائل الإعلام، وتقصي الحقائق، وإنشاء خطوط ساخنة، والاستفادة من منابر تهديدات الحشود. واستخدام الخرائط لتحديد الحوادث ذات الصلة. واستخدام رسوم بيانية لمواقع التجمع وحجم الأحداث. واستخدام علامات من مختلف الأحجام لتوضيح مختلف أبعاد الحوادث.
- الأخذ بعين الاعتبار الخبرات المكتسبة ذات الصلة بالانتخابات السابقة، للاستفادة منها في دورات الانتخابات المقبلة، مع مراعاة منظور النوع الاجتماعي.

٤-٥ الإجراءات الاستفزازية والعنيفة من قبل الأحزاب السياسية

مقدمة

من المفترض أن تقدم العمليات الانتخابية فرصاً متكافئة، حيث تحدد نوعية البيانات الانتخابية فرص الأحزاب في النجاح. وفي الواقع، فإن الحملات الانتخابية والإجراءات الحزبية قد تتجاوز حدود الخطاب السياسي. وفي بعض السياقات، فإن الجهات السياسية الفاعلة قد تلجأ إلى أشكال مختلفة من العنف النفسي والجسدي لضمان نجاحها الانتخابي قبل يوم الانتخاب. ومثل هذه الأعمال، في الغالب، تتم خلال فترة الحملة الانتخابية، كما أنها تشمل استخدام نشطاء الحزب العدوانيين وقطاع الطرق المأجورين، أو أعضاء الميليشيات الحزبية الذين يرتكبون أعمال التحرش والترهيب والاعتداءات والعنف ضد النساء والفتيات، وتدمير الممتلكات والاعتقالات السياسية وأعمال أخرى غير مشروعة. كما يتم توجيه الإجراءات ضد المعارضين السياسيين وأنصارهم والصحفيين وغيرهم. وتعتبر هذه السيناريوهات خطيرة للغاية بصفة خاصة، وذلك لأن مجرد حصول عمل استفزازي أو عنيف واحد، فإنه قد يؤدي إلى استجابات وردود أفعال قوية، والشروع في حلقة عنف مفرغة.

الحالات الحاصلة والعوامل المترابطة

• الانتخابات الرئاسية والتشريعية في غواتيمالا عام ٢٠١١. تميزت الفترة التي سبقت الانتخابات بأعمال عنف مرتكبة من قبل الأطراف السياسية ومؤيديها، مسفرةً عن أكثر من ٢٠ حالة وفاة مرتبطة بالانتخابات.^{١٠٦} وفي شهر فبراير/شباط عام ٢٠١١، تم اغتيال مرشح لرئاسة البلدية من حزب الاتحاد الوطني للأمل - التحالف الوطني الكبير (UNE-GANA) في أحد المطاعم. وفي حادث آخر مماثل، قُتل نجل مرشح لرئاسة البلدية من نفس الحزب المذكور في نفس شهر فبراير/شباط ٢٠١١. وقد ادعى والد القتيل أن سياسياً من الحزب الوطني المعارض (PP) كان متورطاً في التخطيط لعملية الاغتيال.^{١٠٧}

العوامل المترابطة: وجود عناصر مسلحة غير تابعة للدولة (خارجي)؛ وجود الجريمة المنظمة (خارجي)^{١٠٨}؛ تسجيل الناخبين بطريقة إشكالية (داخلي).^{١٠٩}

مؤشرات يمكن ملاحظتها

- (١) حوادث التخويف والتهديد وتدمير الممتلكات والإيذاء الجسدي والاختطاف والاعتقالات، وأعمال العنف الأخرى المرتكبة ضد الفاعلين في الانتخابات والصحفيين والناخبين المسجلين؛
- (٢) العنف النفسي والجسدي الموجه ضد الفئات الاجتماعية الضعيفة، مثل النساء والأطفال والأقليات العرقية والدينية وهلم جرّاً خلال فترة الانتخابات، و
- (٣) إلى أي مدى تتم مقاضاة مرتكبي العنف المرتبطين مع الأحزاب السياسية.

^{١٠٦} مجموعة الأزمات الدولية، «الانتخابات في غواتيمالا: استفتاءات نظيفة، وسياسات قنرة نشرة إيجاز إعلامي، أميركا اللاتينية رقم ٢٤ (١٦ يونيو/حزيران ٢٠١١)، ص. ٦-٧، وهي متاحة على الموقع التالي:

<<http://www.crisisgroup.org/~media/Files/latin-america/B24%20Guatemala%20%20Clean%20Polls%20Dirty%20Politics.pdf>>

^{١٠٧} مجموعة الأزمات الدولية، «الانتخابات في غواتيمالا: استفتاءات نظيفة، وسياسات قنرة»، ص. ٧.

^{١٠٨} International Crisis Group، 'Guatemala: Drug Trafficking and Violence', Executive Summary متوافر على الموقع: <http://www.crisisgroup.org/~media/Files/latin-america/39%20Guatemala%20--%20Drug%20Trafficking%20and%20Violence.pdf> تمت العودة إليه آخر مرة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

^{١٠٩} مجموعة الأزمات الدولية، «الانتخابات في غواتيمالا: استفتاءات نظيفة، وسياسات قنرة»، ص. ٩.

جمع البيانات ومنهجية تحليلها

- الحصول على معلومات رسمية حول حوادث العنف المتصلة بالانتخابات. استخدام تقارير الشرطة وتقارير وسائل الإعلام وبلاغات شبكة المجتمع المدني؛ الانخراط في تقصي الحقائق؛ وإنشاء خطوط ساخنة والاستفادة من تقنيات مصادر الحشود الجماهيرية. استخدام خرائط للإشارة إلى مواقع جغرافية مختلفة حصلت فيها الحوادث. التمييز بين الجناة والضحايا، بما في ذلك المجموعات الفرعية للضحايا. الرسم البياني لإظهار الاتجاهات في مجالات العنف المرتبطة بالانتخابات، بما في ذلك العنف القائم على نوع الجنس، في جميع الأوقات.
- الحصول على معلومات عن عدد من الإجراءات القضائية ضد الأفراد أو الجماعات المرتبطة مع الأحزاب السياسية ممن ارتكبوا أعمالاً استفزازية وعنيفة، مقارنة مع عدد الحوادث التي تم الحصول عليها من الشرطة ونشطاء حقوق الإنسان وشبكات المراقبة ووسائل الإعلام. والإشارة إلى أي اختلافات في الروايات ومصادر المعلومات. ووضع خريطة للمناطق التي قد تتأثر بتلك المشكلات.
- الأخذ بعين الاعتبار الخبرات المكتسبة ذات الصلة بالانتخابات السابقة، مع مراعاة منظور النوع الاجتماعي.

٦. عمليات الاقتراع أو التصويت

تشمل عمليات التصويت في معظم الحالات التحضيرات اللوجستية ليوم الانتخابات، وإجراء التصويت الخاص والمنظم أو العادي، وفرز الأصوات وجدولة النتائج. كما تشمل الجوانب الهامة في عمليات التصويت الأنشطة اللوجستية والأمنية المرتبطة بمداولة المواد الانتخابية ونقلها، ونزاهة التصويت الخاص والخارجي (خارج البلاد) وشفافيته، والمشاكل الحقيقية أو المتصورة بشأن نزاهة الاقتراع في يوم الانتخابات، وضمان دقة التقنية والمصادقية في العد وإصدار نتائج فرز الأصوات. وإذا تم تنفيذ العمليات الفنية بصورة سيئة أو بطريقة يمكن أن تخلق تصورات بأنه كان هناك تلاعب وتزوير في النتائج، فإن من المؤكد أن ردود الفعل ستكون عنيفة للغاية.

٦-١ نقص وإتلاف وفقدان المواد الانتخابية الحساسة وغير الحساسة

مقدمة

تعتبر هيئات ولجان إدارة الانتخابات مسؤولة بشكل تام عن ضمان مرور يوم الانتخابات دون مضاعفات سلبية أو مشاكل. ومن بين إحدى الشروط المسبقة الهامة لإجراء اقتراع وتصويت ناجح، هو ضمان اتخاذ الترتيبات اللوجستية المناسبة. وتشمل هذه الترتيبات، العمل على توفير وتوريد المواد الانتخابية الحساسة وغير الحساسة اللازمة لجميع مواقع الاقتراع، في الوقت المناسب وبكميات كافية، والتأكد من ضمان حراسة تلك المواد في جميع الأوقات وحمايتها.

كما أن الفشل أو التأخير في توريد المواد الانتخابية الأساسية، وضعف الأمن وعدم وجود شفافية في تداول المواد، سواء قبل التصويت والفرز أو بعدهما، قد يترك آثاراً وانطباعات سلبية على التصورات بشأن مصداقية الانتخابات ونزاهتها، وتؤدي إلى رفض نتائج الانتخابات.^{١١٠} وهذا بدوره يمكن أن يؤدي أو يساهم في إحداث أعمال عنف متصلة بالانتخابات.

الحالات الخاصة والعوامل المترابطة

• الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في نيجيريا عام ٢٠٠٧. لقد ارتبط نقص المواد الانتخابية مع محاولة من جانب الحكومة للتلاعب في العملية الانتخابية. وقد بدأت عمليات التصويت في وقت متأخر وانتهت في وقت مبكر، ويرجع ذلك أساساً إلى نقص في المواد الانتخابية مثل أوراق الاقتراع وكشوف النتائج. وقد حصل ذلك النقص، بصورة نمطية، في المحافظات التي كان فيها الحزب الحاكم إما في خارج السلطة أو يواجه تحدياً قوياً. وفي بعض مناطق الاقتراع، لم يتم تسليم المواد الانتخابية ولم تُجر هناك انتخابات على الإطلاق. وعلاوة على ذلك، كان يجري التعامل مع تداول المواد بشكل سيء في كثير من الأحيان، كما لم يتم عد أو احتساب أو تسجيل المواد، مما يجعل من السهل التلاعب في بطاقات الاقتراع وكشوف النتيجة.

وزيادة على ذلك، فقد كان الأمن سيئاً للغاية طوال فترة الانتخابات: وكانت هناك عدة حالات من قيام قُطاع الطرق التابعين للحزب السياسي بحشو صناديق الاقتراع بأوراق الاقتراع المؤشر عليها مسبقاً، دون أي مقاومة لها من مسؤولي الانتخابات أو من الشرطة. وفي بعض المناسبات، كانت الشرطة نفسها مسؤولة بشكل مباشر عن

^{١١٠} «المواد والمعدات»، وهي متاحة على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١١: <<http://aceproject.org/ace-en/topics/vo/voc/default>>.

عمليات التزوير. وقد ساهمت عمليات التزوير الواسعة في تفشي العنف، ما أدى إلى مقتل ٢٠٠ شخص خلال العملية الانتخابية.^{١١١}

العوامل المترابطة: الإقصاءات الاجتماعية والسياسية (خارجي)، والأعمال الاستفزازية العنيفة من قبل الأحزاب السياسية (داخلي).

مؤشرات يمكن ملاحظتها

- ١) كفاية الكميات المنتجة من المواد الانتخابية؛
- ٢) ملاءمة الأوقات لتوزيع المواد الحساسة وغير الحساسة على مراكز الاقتراع؛
- ٣) مستوى أمن وسائط النقل وأماكن التخزين، و
- ٤) مستوى المشاركة من جانب اتفاقيات الخدمات الخاصة.

جمع البيانات ومنهجية تحليلها

- التحقق من جدوى وفعالية الخطط الموضوعية لإنتاج وتوزيع المواد الانتخابية كما تحددها إدارة الانتخابات؛ استخدام خرائط تشير إلى طرق نقل وتوزيع المواد الانتخابية؛ تحليل مدى ملاءمة الموارد المخصصة؛ الجداول الزمنية لإعداد المواد اللازمة وإنتاجها وتوزيعها؛ خريطة المناطق الحرجة وطرق النقل ومرافق التخزين. استخدام رموز الألوان والأرقام وعلامات ثابتة لعرض وتجميع والربط بين مستويات مختلفة من البيانات الجغرافية المكانية.
- دراسة مسحية لمستوى الثقة في التحضيرات اللوجستية لعمليات التصويت بين صفوف الفاعلين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني وجمهور الناخبين الواسع؛ ووضع خريطة للمناطق الجغرافية المثيرة للقلق والتوجسات.
- تقدير وتقييم مدى الاستعداد ومستوى الأداء من اتفاقيات الخدمات الخاصة المسؤولة عن تأمين المواد الانتخابية؛ وضع خرائط للمواقع، مثل مكاتب الإدارة الانتخابية ومرافق التخزين المزودة أو غير المزودة بالحراسة الأمنية؛ واستخدام علامات مختلفة للإشارة إلى المواقع المثيرة للمخاوف والقلق.
- مطالعة سجلات الطعون المتعلقة بالشكاوى المقدمة ذات الصلة.
- الأخذ بعين الاعتبار الخبرات المكتسبة ذات الصلة بالانتخابات السابقة، مع مراعاة منظور النوع الاجتماعي.

^{١١١} مجموعة الأزمات الدولية، «نيجيريا: انتخابات فاشلة، دولة فاشلة؟»، تقرير نشرة أفريقيا رقم ١٢٦ (٣٠ مايو/أيار ٢٠٠٧)، ص ٢-٤، وهي متاحة على الموقع التالي الذي تمت مطالعته بتاريخ ٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١١:

<<http://www.crisisgroup.org/~media/Files/africa/west-africa/nigeria/Nigeria%20Failed%20Elections%20Failing%20State.pdf>>
وتقرير بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات، «نيجيريا: التقرير النهائي، انتخابات مجالس الولايات والدولة، ١٤ أبريل/نيسان ٢٠٠٧، والانتخابات الرئاسية والمجلس الوطني، ٢١ أبريل/نيسان ٢٠٠٧»، ٢١ أبريل/نيسان ٢٠٠٧، ص ٢٨، وهي متاحة على الموقع التالي الذي تمت مطالعته بتاريخ ٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١١
<http://eeas.europa.eu/human_rights/election_observation/nigeria/final_report_en.pdf> وألستون، «تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة»، ص ٤٠، وتم الاطلاع عليه بتاريخ ١ سبتمبر/أيلول ٢٠١١.

٢-٦ عدم الشفافية في التصويت الخاص والخارجي

مقدمة

التصويت الخاص أو التصويت من خارج البلاد هما خياران موضوعان لأولئك الناخبين الذين لا يستطيعون الحضور إلى مراكز الاقتراع العادية في اليوم المحدد للانتخاب. ومثل هؤلاء الناخبين قد يكونوا مقيمين أو محتجزين في مؤسسات معينة، أو مقعدين أو طريحي الفراش في البيوت، أو من اللاجئين، أو موظفين دبلوماسيين أو عسكريين أو مقيمين في المهجر. ويتم عادة وضع ترتيبات معينة للسماح لهؤلاء بالتصويت في يوم محدد أو في سلسلة من الأيام، قبل يوم الاقتراع، في أماكن خاصة أو في مراكز اقتراع متنقلة في يوم/أيام الانتخاب. كما يمكن لهؤلاء الأشخاص الإدلاء بأصواتهم شخصياً أو عن طريق آخر مثل البريد.^{١١٢}

ويعتبر تنظيم التصويت للسكان في خارج البلاد أكثر تعقيداً من تنظيم الاقتراع في داخل البلاد، ومع الأخذ بعين الاعتبار للأعباء اللوجستية والمالية التي تنطوي عليها هذه العملية في بيئة مليئة بالتحديات، وخاصة في سياق انتخابات في أوقات ما بعد الصراعات، فإنها نادراً ما تخلو من المخاطر. كما أن الأعداد الغفيرة للناخبين المتواجدين في الخارج يمكنها أن تغيّر من نتائج الانتخابات، مما قد لا يكون مقبولاً سياسياً في داخل البلاد.^{١١٣} وعلاوة على ذلك، فإنه بحكم التعقيدات المرتبطة بالتصويت الخاص والخارجي، فإن الجهات السياسية الفاعلة أو المراقبين المستقلين قد لا يكونوا في وضع يسمح لهم بالتحقق بشكل مستقل من سلامة التصويت الخاص والخارجي ونزاهته. كما أن جميع هذه القضايا قد تكون موضع خلاف في الانتخابات التي يجري التنافس فيها بكل قوة وعن كثب.

الحالات الحاصلة والعوامل المترابطة

• الانتخابات الرئاسية والتشريعية في غانا عام ٢٠٠٨. حاصر مئات من مؤيدي أحزاب المعارضة مقر هيئة الانتخابات، احتجاجاً على تمرين الاقتراع الخاص. حاول المتظاهرون دخول مقر هيئة الانتخابات لكن شرطة مكافحة الشغب أوقفتهم. زعم المتظاهرون أن عملية الاقتراع الخاص في إقليم أشانتي، التي نظمت بشكل حصري لعناصر الأمن والأشخاص الآخرين الذين يقومون بواجبات خاصة يوم الانتخابات، اتسمت بوجود المخالفات على نطاق واسع. زعم أن أشخاصاً تحت السن القانونية وأشخاصاً لا يحق لهم الانتخاب سمح لهم بالإدلاء بأصواتهم، وأن بعض الأشخاص أعطوا ثلاث أوراق اقتراع للانتخاب.^{١١٤}

العوامل المترابطة: مشاكل في تسجيل الناخبين (داخلي)^{١١٥} أعمال عنيفة واستفزازية قامت بها الأحزاب السياسية (داخلي).^{١١٦}

^{١١٢} المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات: «التصويت من الخارج: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات» (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٧).

^{١١٣} Goldsmith, Ben, 'Out-of-Country Voting in Post-Conflict Elections' no date. متوافر على موقع شبكة المعرفة الانتخابية: <<http://aceproject.org/today/feature-articles/out-of-country-voting-in-post-conflict-elections>>

^{١١٤} 'Modern Ghana, 'NDC Protests against Special Voting in Ashanti', ٢٤ December ٢٠٠٨. متوافر على الموقع: <<http://www.modernghana.com/newstthread>> ٤٢٩٤٩/١/١٩٦٣٦٢/modernghana.com/newstthread. تمت العودة إليه آخر مرة في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤.

^{١١٥} (IRIN Africa, 'Ghana: Pre-election Violence and Irregularities Worry Watchdogs', Humanitarian News and Analysis (7 August 2008). متوافر على الموقع: <<http://www.irinnews.org/report.aspx?reportid=٧٩٧٠٢>>. تمت العودة إليه آخر مرة في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤.

^{١١٦} European Union Election Observation Mission, 'Presidential and Parliamentary Elections 2008', February 2009, pp. 12, 13, 14, 15, 19. متوافر على الموقع: <http://www.eods.eu/library/eu_eom_final_report_ghana.pdf>. تمت العودة إليه آخر مرة في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤.

مؤشرات يمكن ملاحظتها

- (١) عدد الناخبين المسجلين للتصويت الخاص والخارجي؛
- (٢) مدى فعالية الأنظمة والترتيبات الموضوعية لإدارة التصويت الخارجي؛
- (٣) عدد الناخبين المسجلين للتصويت الخاص شخصياً أو عن طريق البريد؛
- (٤) عدد السياسيين وأفراد المجتمع المدني والمراقبين الدوليين المعتمدين لمراقبة التصويت الخاص والخارجي، و
- (٥) مستوى ثقة المواطنين والمراقبين في التصويت الخاص والخارجي.

جمع البيانات ومنهجية تحليلها

- التحقق من سجلات الناخبين للتأكد من صحة الأرقام المتعلقة بأعداد الناخبين بشكل خاص، بما في ذلك الناخبون الذين يصوتون في الخارج بصفة شخصية أو عن طريق البريد. استخدام الرسوم البيانية لتصنيف البيانات حسب نوع الجنس. استخدام خريطة العالم للإشارة إلى الأماكن والبلدان التي يجري فيها تنظيم التصويت الخارجي. والتأشير على البلدان التي يتواجد فيها مراقبون معتمدون لمراقبة تلك العمليات.
- إجراء تحليل خبرة لفهم مدى تأثير الأصوات الخارجية على توزيع السلطة في البلاد، ورسم خريطة للمناطق الجغرافية ذات التأثير.
- تحديد المناطق الجغرافية التي لا تكون فيها أنشطة التصويت الخاص والخارجي قابلة للتحقق منها بشكل مستقل، مع وضع خريطة بتلك المناطق.
- دراسة مدى الثقة ووجهات النظر العامة من الجهات السياسية الفاعلة والمواطنين بشأن التصويت الخاص والخارجي. ووضع رسم بياني لمستويات الثقة من مختلف الجهات الفاعلة وفي مناطق مختلفة، مع خريطة للمناطق المثيرة للقلق، وتبويب آراء النساء والرجال.
- الحصول على معلومات بشأن التصويت الخاص والمنتقل. ووضع خريطة للأماكن التي جرت زيارتها، وطرق السفر والوصول إليها، مع التأشير على الخريطة إذا ما كانت بعض هذه الأحداث ستواجه زيادة في المخاطر الأمنية.
- الأخذ بعين الاعتبار الخبرات المكتسبة ذات الصلة بالانتخابات السابقة، مع مراعاة منظور النوع الاجتماعي.

٦-٢ إشكاليات العمليات يوم الانتخابات

مقدمة

تهدف عمليات يوم الانتخابات لتسهيل عملية طرح أوراق التصويت في صناديق الاقتراع لجميع الناخبين المؤهلين. كما أن مستوى المشاركة العالية وقيود الوقت المحدد، تجعل من عمليات يوم الانتخاب معقدة للغاية. وفي العديد من البلدان، فإن أكثر من نصف السكان يمارسون حقهم الديمقراطي في يوم الانتخاب. وتجري إدارة هذه العملية من قبل عدد غير من مسؤولي هيئة الإدارة الانتخابية، من الذكور والإناث والموظفين والعاملين في وكالات القطاع الأمني. كما تعمل الأحزاب السياسية وجماعات المجتمع المدني والمنظمات الدولية على توفير تواجد لها في المرافق الانتخابية في جميع أنحاء البلاد، للتدقيق في إجراءاتها والشهادة على صحتها ونزاهة عملية التصويت.

وتعمل المشاكل والمخالفات التي تحدث في يوم الانتخاب على ترك آثار لها تصعب معالجتها وإصلاحها بعد ذلك. وإذا كان من المتوقع أن تكون هوامش وفوارق تحقيق الفوز فيها ضيقة، فإن مجرد أقل خلل أو تصور عن عدم الانتظام فيها قد يؤدي إلى إشعال الصراع وتوليد ردود أفعال عنيفة. ونظراً لقصر الفترة التي يجري فيها التصويت، فإن مشاكل يوم الانتخابات قد تتعاظم وتبلغ ذروتها في الأيام التالية ليوم الاقتراع الفعلي.

الحالات الخاصة والعوامل المترابطة

• الانتخابات البلدية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة عام ٢٠٠٠: أفادت تقارير المراقبين الدوليين بوقوع العديد من المخالفات خلال يوم الانتخابات. وفي عدد من الحالات، تم تدمير صناديق الاقتراع، مما حال دون تمكين الناخبين من الإدلاء بأصواتهم. وفي بلدية (ديبار-Debar)، جرى إغلاق جميع مراكز الاقتراع وعددها ٢٤ مركزاً بسبب حوادث العنف، مثل إطلاق التهديدات ضد مسؤولي الانتخابات. وفي بلديات أخرى، كان يجري تعليق التصويت مؤقتاً من أجل استعادة النظام.^{١١٧}

عوامل مترابطة: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية (خارجي)^{١١٨}؛ الإقصاءات الاجتماعية والسياسية (خارجي)؛ وجود الجريمة المنظمة (خارجي)، وجود جهات فاعلة مسلحة غير تابعة للدولة (خارجي).^{١١٩}

مؤشرات يمكن ملاحظتها

- ١ فتح مراكز الاقتراع في الأوقات المحددة في جميع الوحدات الجغرافية؛
- ٢ طول أوقات الانتظار في مراكز الاقتراع لانتهاؤ من الإدلاء بالأصوات؛
- ٣ عدد الشكاوى المتعلقة بعملية التصويت (وتبويبها حسب جنس المشتكي)؛
- ٤ عدد التدخلات من جانب مسؤولي إدارة الانتخابات؛

^{١١٧} منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (ODIHR)، «جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة: بيان النتائج الأولية والاستنتاجات، الجولة الثانية من الانتخابات البلدية في ٢٤ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠»، ص. ٤، وهي متاحة على موقع شبكة المعرفة الانتخابية ACE في الموقع التالي:

<<http://aceproject.org/electoraladvice/dop?country=&organization=&year=&election=&mission=&report=&keywords=Election+day+violence>>.

^{١١٨} مجموعة الأزمات الدولية، «الحكومة المقدونية تتوقع انتكاسة في الانتخابات المحلية»، ٤ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠، ص. ٢، وهي متاحة على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ ٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١: <<http://www.crisisgroup.org/~media/Files/europe/Serbia%2010.pdf>>

^{١١٩} مجموعة الأزمات الدولية، «أقلية الألبان العرقية في مقدونيا: تجسير هوية الخليج، ٢ أغسطس/آب ٢٠٠٠، ص. ٧، ٨، ٩، ١٠، ٢٣، وهي متاحة على الموقع التالي الذي تمت مطالعته بتاريخ ٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١: <<http://www.crisisgroup.org/~media/Files/europe/Macedonia%2008.pdf>>

- (٥) عدد التدخلات من جانب مسؤولي اتفاقات الخدمات الخاصة، و
- (٦) عدد حوادث العنف (مصنفة حسب نوع الجنس).

جمع البيانات ومنهجية تحليلها

- الحصول على معلومات حول جميع مراكز الاقتراع في البلاد، وتظهرها كلها على الخريطة. استخدام الرموز الخاصة أو الألوان للإشارة إلى مراكز الاقتراع التي تواجه أخطار متزايدة.
- الحصول بشكل مستمر على البيانات «أولاً بأول» في أقرب الأوقات الحقيقية لحصولها من مراكز الاقتراع، عن طريق التواصل مع مسؤولي الانتخابات أو المراقبين هناك. والتأشير على مراكز الاقتراع التي عانت من مشكلات في فتح أبواب المحطات لمباشرة عمليات الاقتراع، أو في مسار عملها.
- العمل على إنشاء خطوط اتصال ساخنة (مثل رسائل التمهيد الجماعي النصية القصيرة (SMS)، كمنصة أو شاهيدي أو ما شابه ذلك)، للحصول على المعلومات حول الحوادث والمخالفات الحاصلة.
- الحفاظ على الاتصالات مع الأطراف الفاعلة السياسية وتحميل البيانات التي يتم الحصول عليها على الخريطة/ الرسوم البيانية.
- الحصول على أرقام بشأن عدد الشكاوى المقدمة في مراكز الاقتراع، وعند السلطات المختصة بتلقي الشكاوى والطعون، مع استخدام خرائط للإشارة إلى المناطق الجغرافية التي يتم فيها تقديم شكاوى، والتميز بألوان وأشكال مختلفة للتمييز بين مختلف أنواع الشكاوى.
- الأخذ بعين الاعتبار الخبرات المكتسبة ذات الصلة بالانتخابات السابقة، مع مراعاة منظور النوع الاجتماعي.

٤-٦ فرز الأصوات وجدولة النتائج بطرق إشكالية

مقدمة

تعد عملية فرز الأصوات وجدولة النتائج نشاطاً شديداً حساسية، وتكون عرضة بشكل خاص، لسوء الاستخدام والتلاعب. وعادة ما تلي هذه العملية مباشرة بعد إغلاق مراكز الاقتراع. إن فرز الأصوات وتبويب نتائج الفرز هي عمليات معقدة للغاية، وبالتالي فإنها معرضة لعامل الخطأ البشري. وفي معظم الأحوال، فإن الأخطاء في فرز الأصوات وجدولتها تتسبب في الإضرار ببعض الأحزاب أكثر من غيرها، وقد يكون من الصعب تحديد فيما إذا كان الخطأ الحاصل هو نتيجة لعامل بشري أو من جراء فعل متعمد. وإذا حصلت أية إعاقة أو عرقلة لممارسة الاطراف السياسية الفاعلة وأفراد المجتمع المدني والمراقبين الدوليين لأعمالهم، فإن الشكوك سوف تنشأ وتكبر لدرجة التسبب في تعميق هوة الصراع ونشوب أعمال العنف.

الحالات الحاصلة والعوامل المترابطة

الانتخابات البرلمانية في منغوليا عام ٢٠٠٨: كانت عملية فرز الأصوات وإعداد التقارير طويلة للغاية، ويعود ذلك في الأساس إلى ازدياد إقبال الناخبين على الاقتراع وتخصيص أعداد غفيرة من الناخبين لكل محطة اقتراع. وقد أثار ذلك التأخير الريبة في أوساط الناس وخلق تصورات بحصول أعمال تزوير في نتائج الانتخابات، ما عمل بالتالي على إثارة احتجاجات عنيفة أسفرت عن تدمير مقر الحزب الحاكم الذي كان يتولى مقاليد الحكم في البلاد آنذاك، فضلاً عن سقوط ٦٠ ضحية من المدنيين وأفراد الشرطة، بينهم خمسة قتلى، وذلك خلال فترة الإعلان عن حالة الطوارئ.^{١٢٠}

العوامل المترابطة: عدم كفاية القواعد الإدارية الانتخابية (داخلي)؛ الأخطار البيئية (خارجي).^{١٢١}

مؤشرات يمكن ملاحظتها

- (١) عدد ومواقع تأخر عمليات فرز الأصوات؛
- (٢) عدد ونوع التحديات التي تواجه عملية فرز الأصوات وجدولة النتائج؛ و
- (٣) عدد الفوارق والتناقضات بين عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم، وعدد أوراق الاقتراع التي تم فرزها.

^{١٢٠} المعهد الجمهوري الدولي، «الانتخابات البرلمانية في منغوليا بتاريخ ٢٩ يونيو/حزيران ٢٠٠٨: تقرير بعثة مراقبة الانتخابات النهائي» (٢٠٠٨)، ص ٢٤، ٣٣، وهي متاحة على موقع شبكة المعرفة الانتخابية ACE في الموقع التالي: <<http://english.aljazeera.net/news/asia/2008/07/200871164712383653.html>> الجزيرة نت، «منغوليا تحت حالة الطوارئ»، ٣ يوليو/تموز ٢٠٠٨، متوفر على الرابط التالي:

<<http://english.aljazeera.net/news/asia/2008/07/200871164712383653.html>> والخبر الوارد يوم ٢ يوليو/تموز ٢٠٠٨ من وكالة أنباء رويترز (Reuters) بشأن «مصرع خمسة أشخاص بأعمال العنف عقب الانتخابات في منغوليا»، وهو متاح على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ ٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١١: <<http://www.reuters.com/assets/print?aid=UKSP3149220080702>>

^{١٢١} المعهد الجمهوري الدولي، «الانتخابات البرلمانية في منغوليا» بتاريخ ٢٩ يونيو/حزيران ٢٠٠٨، ص. ١٠، ١١، ٢٥.

جمع البيانات ومنهجية تحليلها

- حصل على التقارير أولاً بأول، في أقرب الأوقات الحقيقية لإصدارها من مواقع العد والفرز، من خلال مسؤولي الانتخابات أو المراقبين الراصدين لسير تقدمها. وارسم خريطة لسير تقدم العد وسجل التأخيرات الملحوظة. واحرص على التمييز بين عمليات العد العادية والمتنازع عليها. واعمل على تغيير لون علامة محطة الاقتراع عند الانتهاء من تنسيق النتائج.
- حافظ على التواصل مع ضباط الاتصال لدى الأحزاب السياسية وجماعات المراقبين. واعمل على إنشاء خطوط اتصال ساخنة باستخدام الرسائل النصية القصيرة وتجميع البيانات من الحشود والجماهير الغفيرة فيما يسمى بمنصات التمهيد الجماعي.
- عمل على جمع البيانات حول التحديات الأساسية المتعلقة بعد فرز الأصوات. واعمل على وضع خريطة تبين الأرقام حسب المناطق. وقم بوضع رموز مشفرة مؤشرة بالألوان على الخريطة وفقاً لذلك.
- اجمع البيانات المتعلقة بمختلف الحوادث المتصلة بالانتخابات، والتي لا تحصل في مواقع العد والفرز للنتائج. ووضَع خريطة خاصة بالحوادث الحاصلة، واعمل على تحليل المخاطر.
- الأخذ بعين الاعتبار الخبرات المكتسبة ذات الصلة بالانتخابات السابقة، مع مراعاة منظور النوع الاجتماعي.

٧. التحقق من نتائج الانتخابات

إن الهيئة المسؤولة عن إجراء الانتخابات، هي نفسها المسؤولة عادة عن إعلان النتائج النهائية للانتخابات أيضاً. وتعمل النتائج الأولية على إعطاء مؤشرات جيدة حول نتائج الانتخابات وتوزيع السلطة السياسية في فترة الولاية السياسية القادمة. وبالنسبة لشاغل المنصب، فإن الإقرار بالهزيمة وتسليم السلطة السياسية للخصوم يعتبر أمراً شاقاً على النفس وصعباً للغاية. والقادة السياسيون الذين يشعرون بشيء من خيبة الأمل مع ظهور بوادر الأرقام الأولية للنتائج، تتولد لديهم في كثير من الأحيان حوافز قوية لاستخدام جميع الآليات والوسائل المتاحة للطعن في نتائج الانتخابات وتغييرها لصالحهم. كما أن التناقضات والتأخير وانعدام الشفافية من جانب الهيئات المسؤولة عن إدارة الطعون في النتائج الانتخابية، من شأنها إفساح المجال لخلق المزيد من هذه التحديات. وعندما تكون محصلة المنافسات في الانتخابات تعادل «صفرًا»، فإن الأحزاب السياسية قد تحاول مواصلة تحقيق المكاسب السياسية من خلال اللجوء إلى وسائل عنيفة.

١-٧ سوء إدارة نتائج الانتخابات

مقدمة

تعتبر إدارة الانتخابات مسؤولة عن تجميع نتائج الانتخابات من الميدان، ومطابقة النتائج على مستوى الدوائر الانتخابية والمستويات المركزية، وإعلان النتائج الأولية، ومن ثم إعلان النتائج النهائية للانتخابات.

ومن المحتمل في هذا الوضع العمل على تقليل الفاصل الزمني بين يوم الانتخابات وإعلان النتائج النهائية للانتخابات، خاصة وأن أي تأخير لا لزوم له، أو غير مبرر، قد يعمل على تغذية الشكوك بشأن النزاهة في عملية تنسيق النتائج. وسواء كانت عملية تنسيق النتائج منحازة حقيقةً، أم أنها مجرد تصوّرية، فإن نتائج الانتخابات سوف تزيد من احتمال اندلاع أعمال العنف المتصلة بالانتخابات.

الحالات الحاصلة والعوامل المترابطة

- الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في موزمبيق عام ١٩٩٩: وفقاً لمراقبين دوليين، فإن لجنة الانتخابات في موزمبيق لم تتبع المعايير الدولية المتعلقة بالشفافية الانتخابية، كما أنها لم تفرج عن النتائج الرسمية في الوقت المناسب^{١٢٢}. وعندما أعلنت بالفعل عن النتائج، اعتبرت حركة المقاومة الوطنية الموزمبيقية (RENAMO) بأنها مزورة. وقد توفي حوالي ١٠٠ شخص خلال الاحتجاجات العنيفة التي أعقبت ذلك^{١٢٣}.
- العوامل المترابطة: عدم كفاية الأرصد والتمويل والميزانية (١٥خي)؛ عدم المساواة والمحسوبية في الوصول إلى وسائل الإعلام (١٥خي)؛ ضعف حملة إعلام الناخبين (١٥خي)^{١٢٤}.

^{١٢٢} مركز كارتر، «التقرير النهائي لمراقبة انتخابات موزمبيق عام ١٩٩٩»، الصادر في أغسطس/آب عام ٢٠٠٠، ص. ٣٣، وهو متاح على الموقع التالي الذي تمت زيارته بتاريخ ٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١١: <http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PDABS326.pdf>

^{١٢٣} ووند ووسين نيشومي Teshome- Wondwosen، «العنف الانتخابي في أفريقيا: تجربة من إثيوبيا»، المجلة الدولية لحقوق الإنسان والعلوم الاجتماعية، ٦/٤ (٢٠٠٩)، ص. ٤٦٤، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <<http://www.waset.org/journals/ijhss/v4/v4-6-60.pdf>>

^{١٢٤} مركز كارتر، «التقرير النهائي لمراقبة انتخابات موزمبيق عام ١٩٩٩»، الصادر في أغسطس/آب عام ٢٠٠٠، ص. ٤٠٥، وهو متاح على الموقع التالي الذي تمت زيارته بتاريخ ٨ نوفمبر/نشرين الثاني ٢٠١١: <<http://www.cartercenter.org/documents/280.pdf>>

• الانتخابات البرلمانية والرئاسية في كينيا عام ٢٠٠٧: كان هناك الكثير من أعمال العنف التي وقعت في كينيا بسبب الأعمال غير المنتظمة التي حدثت بعد يوم الانتخابات.^{١٢٥} وبعد تحليل النتائج من ١٨ دائرة انتخابية محددة، تولد هناك انطباع أن لجنة الانتخابات الكينية (ECK) قد أجرت عملية فرز وجدولة للأصوات بصورة هزيلة.^{١٢٦} وقد ساهمت مزاعم سوء التصرف والاحتيال من جانب لجنة الانتخابات الكينية، عقب إعلان النتيجة، في إثارة أعمال العنف المرتبطة بالانتخابات، ما أدى إلى مقتل أكثر من ١,١٠٠ شخص على أيدي رعايا مسلحين أو من قبيل عناصر الغوغائيين، مع اتهام رجال الشرطة بالتقاعس عن منع عمليات القتل آنذاك، في حين أنهم كانوا أيضاً مسؤولين بشكل مباشر عن البعض منها.^{١٢٧}

العوامل المترابطة: التمييز القائم على نوع الجنس والعنف (خارجي)؛ وجود جهات فاعلة مسلحة غير تابعة للدولة (خارجي)؛ الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتردية (خارجي).^{١٢٨}

مؤشرات يمكن ملاحظتها

- (١) توقيت التأخير في الإعلان عن نتائج الانتخابات؛
- (٢) عدد الأماكن الجغرافية التي تعاني من التأخير ومواقعها؛
- (٣) نوعية أسباب التأخير؛
- (٤) مستوى الثقة بين الفاعلين السياسيين في إدارة نتائج الانتخابات؛
- (٥) مستوى الشفافية في إدارة النتيجة على مختلف المستويات، و
- (٦) وجود آليات لإعلان نتائج واضحة ودقيقة وشفافة لعامة الناس.

^{١٢٥} [لجنة كريغلر - Krieglger Commission]، «تقرير اللجنة المستقلة لمراجعة الانتخابات العامة التي أجريت في كينيا يوم ٢٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧»، ص ٣٥، ١٢٥، متاح على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١١: <http://www.dialoguekenya.org/docs/FinalReport_consolidated.pdf>

^{١٢٦} [لجنة كريغلر - Krieglger Commission]، «تقرير اللجنة المستقلة لمراجعة الانتخابات العامة»، ص ١٢٩،

^{١٢٧} ألتون، «تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة»، ص ٣٧-٣٨ والذي تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٦ أغسطس/أب ٢٠١١.

^{١٢٨} مجموعة الأزمات الدولية، «كينيا في أزمة»، ص ١، ٥، ٩، ١٠، ١١، ١٧، ١٩.

جمع البيانات ومنهجية تحليلها

- استخدام البيانات الرسمية وبيانات المراقبين لرسم خريطة للمناطق والبلديات ومراكز الاقتراع التي يتم تأخير نتائج الانتخابات فيها، مع تغيير لون المناطق والعلامات الثابتة عند تقديم النتائج.
- الحصول على التبريرات الرسمية لأسباب التأخير، والتأكد من حقيقة ذلك بالتدقيق مع المراقبين المستقلين، بجانب وضع خريطة فئات مختلفة من المشاكل باستخدام علامات ثابتة، وبيان عدد المشاكل باستخدام قيم رقمية، بالإضافة إلى ضرورة وضع خريطة تخطيطية لمختلف الفئات.
- إجراء مقابلات مع الجهات السياسية الفاعلة ذات الصلة، من النساء والرجال، لمعرفة تصوراتهم حول التأخر في الإعلان عن نتائج الانتخابات، ومراقبة المخاطر المتزايدة الناتجة عن زيادة عدم الرضا أو عدم الثقة في تلك العملية، مع إنتاج خرائط مرمزة للإشارة إلى المناطق التي تعبر الآراء فيها عن انتقادات شديدة للغاية.
- تقييم شفافية إدارة نتائج الانتخابات بشكل مستقل، ومن خلال تصورات المراقبين، مع وضع خريطة للمناطق الجغرافية التي تكون فيها الشفافية غير مرضية.
- الحصول على بيانات عن أعداد ونوع الشكاوى المتعلقة بإدارة نتائج الانتخابات، ووضع الخرائط التي تشير إلى عدد الشكاوى في المنطقة ونوعها.
- الأخذ بعين الاعتبار الخبرات المكتسبة ذات الصلة بالانتخابات السابقة، مع مراعاة منظور النوع الاجتماعي.

٢-٧ سوء إدارة الجولة الأخيرة للطعون الانتخابية

مقدمة

في معظم الحالات، تشتمل حالات تسوية المنازعات الانتخابية على أعضاء من هيئة إدارة الانتخابات والهيئات الإدارية والمؤسسات القضائية. وقد تختلف ولاياتهم وتسلسل مناصبهم الهرمي عبر أنظمة انتخابية مختلفة.

ومن المحتمل أن يؤدي أي استئناف أو طعن لا يتم التعامل معه ومعالجته على نحوٍ كافٍ إلى توليد الاستياء، وقد يساهم بشكل خطير في تعميق أو تفاقم الصراعات. وفي الأوضاع المتوترة بالفعل، فإن القضايا المتعلقة دون حل قد تتسبب في نشوب الصراع وتصبح ذريعة لممارسة العنف.

الحالات الحاصلة والعوامل المترابطة

- الانتخابات الرئاسية في بيلاروس عام ٢٠١٠: اندلعت مظاهرات عنيفة في مدينة مينسك - Minsk، عقب إعلان لجنة الانتخابات المركزية (CEC) في بيلاروس أن الرئيس آنذاك، ألكسندر لوكاشينكو (Aleksandr Lukashenko) قد فاز في الانتخابات الرئاسية بنسبة ٧٩,٦ بالمئة من الأصوات.^{١٢٩} وبموجب الإطار القانوني القائم هناك، فإن الناخبين في بيلاروس لا يستطيعون الطعن لدى المحكمة العليا في نتائج الانتخابات التي تصدرها لجنة الانتخابات المركزية.^{١٣٠} ونظراً لعدم وجود أدوات قانونية لتسوية المنازعات، كمنفذ شرعي لتقديم وتلقي الشكاوى والتظلمات، فإن ذلك قد ساهم في إشعال احتجاجات عنيفة في العاصمة مينسك، ما أدى إلى العديد من الإصابات واعتقال ٧٢٥ شخصاً لمدة تتراوح بين ١٠-١٥ يوماً بسبب المشاركة في «تجمع غير مرخص».^{١٣١}
- عوامل مترابطة: عد الأصوات وفرز النتائج وجدولتها بطريقة إشكالية (داخلي)؛ الوصول غير المتكافئ لوسائل الإعلام وتفشي المحسوبية (داخلي)؛ انتهاكات حقوق الإنسان (خارجي).^{١٣٢}

مؤشرات يمكن ملاحظتها

- (١) عدد الطعون المتعلقة في انتظار البت فيها بعد يوم الانتخابات؛
- (٢) عدد الطعون المقدمة بشأن عمليات يوم الانتخابات، وعد الأصوات، وإدارة نتائج الانتخابات؛
- (٣) عدد الطعون التي تمت تسويتها بشكل فعال من قبل هيئات التسجيل ليوم الاقتراع بعد الانتخابات، و
- (٤) مستوى الرضا في أوساط الأحزاب السياسية فيما يتعلق بأداء هيئات التسجيل ليوم الاقتراع.

^{١٢٩} منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (ODIHR)، «جمهورية بيلاروس: الانتخابات الرئاسية يوم ١٩ ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠١٠»، التقرير النهائي لبعثة مراقبة الانتخابات»، ص ٣، وهي متاحة على الموقع التالي: <http://www.osce.org/odihr/elections/75713>

^{١٣٠} منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (ODIHR)، «جمهورية بيلاروس: الانتخابات الرئاسية» ص ٣.

^{١٣١} هيومن رايتس ووتش، «تحطيم الآمال الثاني: الانتخابات الرئاسية يوم ١٩ ديسمبر/كانون الأول وفي أعقابها مياثرة»، ١٤ مارس/آذار ٢٠١١، ص ١٢، وهي متاحة على الموقع التالي: <http://www.hrw.org/en/node/97152/section/5>.

^{١٣٢} هيومن رايتس ووتش، «بيلاروس: نهاية الاعتقالات؛ المتظاهرون السلميون الأحرار»، ٢١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠، متاحة على الموقع التالي الذي تم الاتصال به بتاريخ ٢٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١١: <http://www.hrw.org/news/2010/12/21/belarus-end-arrests-free-peaceful-protesters>

جمع البيانات ومنهجية تحليلها

- الحصول على الوثائق الرسمية للطعون المقدمة أثناء، أو بعد يوم الانتخابات، مع وضع خريطة للطعون حسب المنطقة الجغرافية، والتمييز بين مختلف الفئات.
- الحصول على السجلات الرسمية بشأن طرق إدارة الاستئنافات وتسويتها، ورسم خريطة للمناطق الجغرافية والهيئات التي تفشل في معالجة الطعون في الوقت المناسب.
- مقابلة الاطراف السياسية الفاعلة لمعرفة مدى ارتياحهم لأداء وتشكيل هيئات تسوية المنازعات الانتخابية (RDE)، ووضع خريطة بالمناطق الحرجة وتحليل الاتجاهات المتغيرة.
- تفصيل البيانات الموجودة حسب نوع الجنس.

٧-٢ رفض نتائج الانتخابات

مقدمة

إن رفض نتائج الانتخابات هو فعل متطرف قد ينجم عن وجود غياب حقيقي أو متصور في نزاهة ومصداقية العملية الانتخابية ونتائجها. وبصريح العبارة، فإن رفض النتيجة من قبل حزب معين قد يؤدي إلى الإقصاء الذاتي لنفس الحزب من المشاركة في مؤسسة أو عملية ديمقراطية. وفي كثير من الأحيان، فإن مثل هذا القرار قد يؤدي إلى احتجاجات تنطوي على نتائج عنيفة تطال المتظاهرين و/أو وكالات القطاع الأمني والأجهزة التابعة له.

الحالات الخاصة والعوامل المترابطة

• الانتخابات الرئاسية والتشريعية في هايتي عامي ٢٠١٠/٢٠١١: اندلعت أعمال العنف عقب إعلان نتائج الجولة الأولى من التصويت في شهر ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠١٠. وقد جاء جودي سيلستين (Jude Célestin)، مرشح حزب الرئيس المنتهية ولايته، رينيه بريفال (René Prével) في المركز الثاني، وبالتالي تأهل للمنافسة في جولة الإعادة. وقد غضب أنصار المرشح الرئاسي ميشيل مارتيلي (Michel Martelly)، الذي جاء ترتيبه في المركز الثالث، مما حرمه من التنافس في جولة الإعادة، في ضوء حقيقة أنه قد كان وراء سيلستين بفارق قدره واحد بالمئة فقط. وقد ادعى أنصار ميشيل بحصول الاحتيال من جانب الطرف المنافس، وقام عدة آلاف من الأشخاص بالاحتجاج ضد ما اعتبروه انتخابات مزورة.^{١٣٣} وتصاعدت الاحتجاجات لتسفر عن مقتل ١٣ شخصاً، بينهم بعض الأطفال، وحملة واسعة النطاق من الدمار.^{١٣٤} وقد عمل المجلس الانتخابي المؤقت على إعادة النظر في بطاقات الاقتراع، معلناً أن «ميشيل مارتيلي» قد أتى في المرتبة الثانية، وبالتالي تأهله لجولة الإعادة.^{١٣٥}

العوامل المترابطة: الأخطار البيئية (خارجي)؛^{١٣٦} التمييز القائم على نوع الجنس والعنف (خارجي).^{١٣٧}

• الانتخابات الرئاسية في ساحل العاج عام ٢٠١٠. بعد رفض الرئيس الموجود، لوران غباغبو (Laurent Gbagbo) لنتائج الانتخابات، اندلعت أعمال عنف تسببت في مقتل ٣,٠٠٠ شخص وأكثر من مليون لاجئ ومشرّد داخلياً.^{١٣٨} وكان المرشح الرئاسي المنافس، الحسن واتارا-Alassane Ouattara، قد تلقى ما نسبته ٥٤,١ بالمئة من الأصوات.^{١٣٩} ولكن غباغبو رفض التنحي عن الرئاسة، ما أدى إلى مظاهرات عنيفة وعمليات اختطاف للمعارضين

^{١٣٣} خدمة أخبار مفوضية شؤون اللاجئين، «مع اقتراب موعد انتخابات هايتي، الأمم المتحدة تعرب عن القلق إزاء العنف الانتخابي»، ١٦ مارس/أذار ٢٠١١، متاح على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١١: <<http://www.unhcr.org/refworld/country,,,HTI,,,4d82fbc31a.0.html>>

^{١٣٤} الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، «الأطفال والصراعات المسلحة: تقرير الأمين العام»، وثيقة الأمم المتحدة رقم: (A/65/820, S/2011/250)، القضية ٩٣ (٢٣ أبريل/نيسان ٢٠١١)؛ وخدمة أخبار المفوضية، «مع اقتراب موعد انتخابات هايتي، الأمم المتحدة تعرب عن القلق إزاء العنف الانتخابي»، و«اشتعال أعمال العنف الانتخابي في هايتي»، صحيفة نيويورك تايمز، ٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠، متاحة على الموقع التالي الذي تمت مطالعته بتاريخ ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١١: <<http://www.nytimes.com/2010/12/09/world/americas/09haiti.html>>

^{١٣٥} «مع اقتراب موعد انتخابات هايتي، الأمم المتحدة تعرب عن القلق إزاء العنف الانتخابي».

^{١٣٦} مجموعة الأزمات الدولية، «هايتي: الرهانات للانتخابات ما بعد الزلزال»، تقرير أميركا اللاتينية / الكاريبي رقم ٣٥، (٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠)، الملخص التنفيذي ص. ٢، متاح بالموقع التالي الذي تم الاتصال به بتاريخ ٢٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١١:

<<http://www.crisisgroup.org/~media/Files/latin-america/haiti/35%20Haiti%20-%20The%20Stakes%20of%20the%20Post-Quake%20Elections.pdf>>

^{١٣٧} هيومان رايتس ووتش، «تصويت لمساعدة النساء حول العالم»، ٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠، متاح على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ ٦ أغسطس/أب ٢٠١٣: <<http://www.hrw.org/news/2010/12/02/vote-help-women-around-world>>

^{١٣٨} available at <<http://www.bbc.co.uk/news/world-120110610>>, 'BBC, 'Ivory Coast Deadline for ICC Testimony Aljazeera.net, "Hundreds killed" in Cote d'Ivoire Violence', ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، و<<http://english.aljazeera.net/news/africa>>، تمت العودة إليه آخر مرة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. <<http://www.aljazeera.net/news/africa>>، تمت العودة إليه آخر مرة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

^{١٣٩} available at <<http://af.reuters.com/>>, 'Reuters, 'Ivory Coast Poll Winner Named, Army Seals Borders', ٢ ديسمبر ٢٠١٠، تمت العودة إليه آخر مرة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

السياسيين أو ممن اعتبروا أنهم ينتمون إلى حزب المعارضة وتجمّع حزب الجمهوريين (RDR) الذين تعرضوا للضرب والتنكيل والتعذيب نتيجة لذلك.^{١٤٠}

العوامل المترابطة: وجود عناصر مسلحة غير تابعة للدولة (خارجي)؛ انتهاكات حقوق الإنسان (خارجي)^{١٤١}؛ الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة (خارجي)^{١٤٢}؛ إشكالية فرز الأصوات وجدولة النتائج (داخلي)؛ إشكالية العمليات يوم الانتخابات (داخلي).^{١٤٣}

مؤشرات يمكن ملاحظتها

- ١) تحليل البيانات التاريخية المتعلقة بالخلافات حول نتائج الانتخابات؛
- ٢) عدد حالات الرفض أو التهديدات بالرفض لنتائج الانتخابات؛
- ٣) عدد البيانات بشأن الإجراء المقرر اتخاذه بعد رفض النتائج؛
- ٤) عدد الحوادث ذات الصلة بعملية الرفض (المظاهرات والتجمعات الأخرى) وأعداد المشاركين؛
- ٥) عدد حوادث العنف التي يرتكبها المتظاهرون؛
- ٦) عدد حوادث العنف المرتكبة من جانب اتفاقات الخدمات الخاصة، و
- ٧) عدد ونوع الضحايا وحجم الدمار.

جمع البيانات ومنهجية تحليلها

- الحصول على البيانات من خلال المراقبة الإعلامية والمقابلات مع الجهات السياسية الفاعلة المتعلقة بالظروف المحيطة بعملية رفض النتائج. رسم ومراقبة الاتجاهات من ناحية اللغة التحريضية والتهديد بعواقب عنيفة.
- مراقبة وسائل الإعلام؛ ونشر أو استخدام شبكات مصادر المعلومات الجماهيرية السياسية ومنصات التعهيد الجماعي لتوفير تقارير، أولاً بأول، بصورة مقارنة للأوقات الحقيقية للبيانات والمعلومات بشأن الاحتجاجات العنيفة وغير العنيفة والأحداث ذات الصلة في جميع أنحاء البلاد، مع وضع خريطة للأحداث الحاصلة، والحصول على وعرض البيانات الأساسية، بما في ذلك حجم الأحداث الحاصلة، ومدى الرعاية السياسية لها.
- الحصول على بيانات عن حوادث العنف في أعقاب الاحتجاجات، وتحديد مستوى العنف حسب المواقع الجغرافية، والتمييز بين الجناة والضحايا حسب النوع الاجتماعي.

^{١٤٠} موقع قناة الجزيرة (Aljazeera.net)، «مئات القتلى جراء أعمال العنف في ساحل العاج».

^{١٤١} مجموعة الأزمات الدولية، «فترة حرجة لضمان الاستقرار في ساحل العاج»، تقرير أفريقيا رقم ١٧٦ (١ أغسطس/أب ٢٠١١)، ص. ٢، ٣، ٥، ٦، متاح بالموقع التالي: <http://www.crisisgroup.org/~media/Files/africa/west-africa/cote-divoire/176%20A%20Critical%20Period%20for%20Ensuring%20Stability%20in%20Cote%20dIvoire.pdf>.

^{١٤٢} مجموعة الأزمات الدولية، «ساحل العاج: تأمين العملية الانتخابية»، تقرير أفريقيا رقم ١٥٨ (٥ مايو/أيار ٢٠١٠)، متاح على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١: <http://www.crisisgroup.org/en/regions/africa/west-africa/cote-divoire/158-cote-d-ivoire-securing-the-electoral-process.aspx>

^{١٤٣} مجموعة الأزمات الدولية، «ساحل العاج: وأخيرا الإفلات من الأزمة؟»، تقرير إيجاز حول أفريقيا رقم ٧٧ (٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠)، متاح على الموقع الإلكتروني التالي الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١: <http://www.crisisgroup.org/en/regions/africa/west-africa/cote-divoire/B077-cote-divoire-finally-escaping-the-crisis.aspx>

دليل العوامل الداخلية هو وثيقة داعمة لأداة إدارة المخاطر الانتخابية. تهدف هذه الوثيقة، مصحوبة بدليل العوامل الخارجية، إلى إرشاد مستخدمي أداة إدارة المخاطر الانتخابية من خلال قائمة تحقق أوسع يمكن أن تكون مفيدة في تحديد المخاطر الانتخابية في بلد ما وفي سياق انتخابي ما.

صُممت أداة إدارة المخاطر الانتخابية من أجل تمكين الجهات التي لديها تفويض أو اهتمام أو مصلحة بضمان إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية. أما الجهات التي يمكن أن تستخدم هذه الأداة فهي هيئات إدارة الانتخابات، ووكالات القطاع الأمني، والمجتمع المدني وغيره من الجهات الحكومية وغير الحكومية. تهدف أداة إدارة المخاطر الانتخابية إلى بناء قدرات مستخدميها وتمكينهم من فهم، وتحليل، وتخفيف حدة المخاطر الانتخابية، وخصوصاً تلك التي يمكن أن تتخذ منحى عنيفاً.

تم إدماج أداة إدارة المخاطر الانتخابية في تطبيق برمجي حاسوبي يتكون من ثلاث وحدات تفاعلية (تعلم - حلل - افعل) يمكن استخدامها مجتمعة أو كموارد منفصلة.

